الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة مالية

بعنوان

الوظيفة المالية ووسائل تمويل المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز فرع البيض

من إعداد الطالبتين :

- جبيري نصيرة
- جبار أسماء

تحت إشراف الأستاذة :

د. سداوي نورة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د . سايح حمزة	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير- البيض-	رئيس اللجنة
د . سداوي نورة	أستاذ التعليم العالي		المشرف
د . مداني حسيبة	أستاذ التعليم العالي		الممتحن

السنة الجامعة 20224-2025

شكر و تقدير

الحمد الله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل .

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة سداوي نورة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث كما نتوجه بوافر الإمتنان والتقدير إلى جميع أساتذة معهد العلوم الإقتصادية على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة لنا طوال فترة الدراسة

ونخص بالشكر الجزيل والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا وإلى من وقف على المنابر و أعطى من حصيلة فكره لينير دروبنا .

الإهـــــــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الحمد لله رب العالمين ، أسأل الله رب العرش العظيم أن يتقبل مني عملي هذا و أن يجعله مقربا بالفوز في جنات النعيم على الرغم مما حوى من نقائص فجل من لا يخطئ أما بعد :

لو سئل القلب عن الأحبة بعد الله و رسول لا يعرف إلا هؤلاء

إلى من قال الله فيهم << ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا >> و من كام دعائهم لي سندا و مازال :

* إلى من علمتني مكارم الأخلاق وحسن المعاملة ومؤنستي في السراء والضراء إلى شعاع حياتي صاحبة القلب الواسع أمي الحبيبة "حليمة" حفظها الله وأطال في عمرها.

* كما أهديها إلى الذي زرعني في هذه الدنيا وسقاني مكارم الأخلاق... إلى من يعجز اللسان و يجيب القلم عن وصفه جميلا و كان لي سراجا منيرا " أبي العزيز محمد "حفظه الله و أطال في عمره.

* إلى من عشت معهم و تقاسمنا أحلى الأيام و أمرها إخوتي حفظهم الله جميعا.

* إلى جميع الأصدقائي الذين عرفتهم و درست معهم.

* إلى كل من عرفناهم من قريب أو بعيد.

* إلى كل من فتح هذه المذكرة وتصفحها من بعدي.

نصيرة

إهـــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي عملي هذا المتواضع :

* إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه إلى القلب الكبير أبي الكريم أدامه الله لي " المير "

* إلى من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات والدعوات إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء أمي الحبيبة رحمها الله " مسعودة "

* إلى أمي الثانية أم زوجي أدامها الله لي "رشيدة " و إلى والدي الثاني والد زوجي أدامه الله لي " بوعلام "

* إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل إلى رفيق دربي إلى أغلى إنسان في هذا الوجود إلى زوجي الغالي " مقدم محمد أمين " و إلى أبنائي " إبراهيم و المهدي "

حفظهم الله

* إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي.

* إلى كل الأصدقاء والأحباب في المحافظة العقارية بالبيض ورفقاء الدراسة.

* إلى كل من سقط قلمي سهوا.

أسماء

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين دور الوظيفة المالية ووسائل التمويل في تنشيط وتنويع الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية وذلك من خلال معرفة أهم المصادر التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسة الإقتصادية أو تميل إليها لتحقيق أهدافها، مع تسليط الضوء على الوظيفة المالية بإعتبارها العصب الأساسي في ديمومة حياة المؤسسة لأنها تهدف إلى البحث عن الموارد المالية الضرورية لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية، حيث إعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصل النظري المتمثل في دراسة وسائل التمويل والوظيفة المالية للمؤسسةالإقتصادية، أما المنهج التحليلي ثم الإعتماد على الدراسة التحليلة لمختلف مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية فإخترنا المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز فرع البيض كحالة دراسة للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 حيث إتضح لنا أن مؤسسة سونلغاز فرع البيض تعتمد على التنويع في مصادرها التمويلية .

Abstract :

This study aimed to clarify the role of financial function and financing methods in activating and diversifying investment in economic enterprises by identifying the most important sources of financing relied upon or leaned towards by the economic enterprise to achieve its goals. It highlights the financial function as the backbone of the enterprise's sustainability because it seeks the necessary financial resources to achieve project goals with high productivity efficiency. We relied on the descriptive method in the theoretical chapter, which involves studying financing methods and the financial function of the economic enterprise. As for the analytical method, we relied on the analytical study of various financial balance indicators and ratios, choosing the National Electricity and Gas Company, Béjaia branch, as a case study for the period from 2018 to 2022. It became evident to us that Sonelgaz Béjaia branch relies on diversification in its sources of financing.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
الإهداء	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	I
قائمة المصطلحات	VIII
المقدمة	ا - ب – ت - ث
الفصل الأول : الوظيفة ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية	2 – 35
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية المؤسسة الإقتصادية	3
المطلب الأول : مفهوم المؤسسة الإقتصادية و خصائصها	3
المطلب الثاني : أنواع المؤسسة الإقتصادية	5
المطلب الثالث : وظائف و أهداف المؤسسة الإقتصادية	9
المبحث الثاني : التمويل في المؤسسة الإقتصادية	11
المطلب الأول : مفهوم و أهمية التمويل	11
المطلب الثاني : أنواع التمويل ووظائفه والهيكل التمويلي	14
المطلب الثالث : مخاطر التمويل وكيفية إدارتها	23
المبحث الثالث : الوظيفة المالية	27
المطلب الأول : مفهوم و خصائص الوظيفة المالية	27
المطلب الثاني : دور و أهداف الوظيفة المالية	28

قائمة المحتويات

المطلب الثالث : أسس الوظيفة المالية	30
خلاصة	35
الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة سونلغاز فرع البيض	54-37
تمهيد	37
المبحث الأول : تقديم عام حول شركة سونلغاز	38
المطلب الأول : التطور التاريخي لشركة سونلغاز	38
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز	40
المطلب الثالث : وظائف شركة سونلغاز	41
المبحث الثاني : مهام وأهداف شركة سونلغاز والصعوبات التي تواجهها	41
المطلب الأول : مهام شركة سونلغاز البيض	41
المطلب الثاني : أهداف شركة سونلغاز البيض	41
المطلب الثالث : الصعوبات التي تواجه شركة سونلغاز	42
المبحث الثالث : دراسة الوظعية المالية لشركة سونلغاز البيض	42
المطلب الأول : إعداد الميزانية المالية	42
المطلب الثاني : تحليل بواسطة التوازنات المالية	45
المطلب الثالث : تحليل بواسطة النسب المالية	49
خلاصة	56
الخاتمة	62-60
قائمة المصادر والمراجع	67-64
الملاحق	69 -71

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين الأسهم العادية و الأسهم الممتازة	18
2	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنوات 2018-2022	42
3	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات 2018-2022	44
4	حساب رأس المال العامل الدائم	45
5	حساب رأس المال العامل الخاص	46
6	حساب رأس المال العامل الإجمالي	47
7	حساب رأس المال العامل الأجنبي	47
8	احتياجات رأس المال العامل	48
9	حساب الخزينة الصافية	49
10	نسبة السيولة المتداولة	50
11	حساب نسبة التمويل الدائم	51
12	حساب نسبة التمويل الذاتي	51
13	حساب نسبة الإستقلالية المالية	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أنواع المؤسسات حسب معيار الحجم .	6
2	أنواع المؤسسات حسب معيار الإقتصادي.	8
3	الهياكل التنظيمية للإدارة المالية .	34
4	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز فرع البيض .	40
5	التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم.	46
6	التمثيل البياني لإحتياجات رأس المال العامل.	49
7	التمثيل البياني لنسبة التمويل الذاتي .	52
8	التمثيل البياني لنسبة الإستقلالية المالية	53

مقدمة عامة

المقدمة

تعتبر المؤسسة المجال الواسع لدراسات العلمية والإقتصادية و الأبحاث الميدانية فهي أداة رئيسية للنشاط الإقتصادي حيث انها تعتبر مجموعة من الوسائل البشرية، المالية والمادية ، التي تتعامل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف معين، وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطا، تنظيما، توجيها ومراقبة يمثل مصدر فعاليتها و كفاءتها وإستمراريتها و تمارس المؤسسة وظائف عديدة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر وظيفة الإنتاج، وظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية، ورغم أهمية هذه الوظائف المختلفة في المؤسسة إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أبرز وأهم هذه الوظائف، إذ هي التي تحدد مستقبل المؤسسة، ومدى إستمراريتها وهيكلها المالي، وغيرها من المهام، فهي تلعب دورا حاسما في نجاح المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق وغيرها من الوظائف دون توافر الأموال لتمويل أوجه النشاط المختلفة

فضمن الوظيفة المالية يتخذ قرار التمويل الذي يستقطب اهتمام العديد من الإقتصاديين لإرتباطه الوثيق بالتنمية الإقتصادية، وبالرغم من تعدد أساليبه المتاحة، إلا أن السبل الكفيلة لاستخدامها الأمثل وجعلها مكملة لبعضها البعض يشكل التحدي الأكبر لأي إقتصاد خاصة مع التطورات العالمية المعاصرة، التي بدأت تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الثقافية، الإجتماعية، و السياسية والتي ألقت بضلالها على مختلف دول العالم ، كما يعتبر قرارًا استراتيجيًا في المؤسسة فهو المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة لطبيعة المشروع و اختيار أحسنها و استخدام أمثل بما يتوافق مع تحقيق أكبر عائد بأقل خطر و تكلفة ممكنة .

وتعتبر مصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها، وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين مصادر مالية داخلية كالتمويل الذاتي ومصادر خارجية كالتمويل عن طريق الاقتراض من البنوك وإصدار الأوراق المالية.

ومن هنا تنبثق إشكالية البحث والمتمثلة في : ماهو الدور الذي تلعبه الوظيفة المالية في تنويع مصار التمويل للمؤسسة الإقتصادية ؟

- الإسئلة الفرعية :

1 - ماهي الإجراءات الكفيلة لتفعيل الوظيفة المالية في المؤسسة الإقتصادية ؟

2- ما المقصود بالوظيفة المالية وما دورها في المؤسسة الإقتصادية ؟

3- ما الدور الذي يلعبه التمويل في المؤسسة الإقتصادية ؟

4- ماهي الأسس التي تعتمد عليها الوظيفة المالية ؟

5- ما المقصود بالتمويل وما أنواعه ؟

- **فرضيات الدراسة :**

1- تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة و إدارة هذه الأموال و حسن استغلالها في المشروعات الإستثمارية .

2- يعتبر التمويل الأداة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفَير مستلزماتها الإنتاجية و دفع جميع مستحقاتها و نفقاتها .

3- تعتمد مؤسسة سونلغاز بإختيار مصادر التمويل حسب تكلفة كل مصدر

- **أهمية الدراسة :**

1- إبراز أهمية الوظيفة المالية في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة و بالتكلفة الملائمة و في الوقت المناسب .

2- أهمية التمويل الذي يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

- **منهج الدراسة :**

1/ المنهج الإستقرائي

2/ المنهج الوصفي

- **أسباب اختيار الموضوع :**

1 أسباب موضوعية : تتمثل في :

1- أهمية الموضوع وضرورة وجوده في المؤسسة حيث أنه بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

2- كون المؤسسات الجزائرية تعتمد على التمويل بدرجة كبيرة .

3- كون الموضوع يندرج ضمن تخصص مالية المؤسسة .

2 أسباب ذاتية : تتمثل في :

1- الرغبة الشخصة في معرفة أهم وسائل التمويل التي تحتاجها المؤسسة الإقتصادية في ممارسة نشاطها.

2- معرفة مدى تأثير الوظيفة المالية في المؤسسة الإقتصادية .

3- معرفة واقع المؤسسة الإقتصادية ضمن هذا الموضوع .

- الهدف من الدراسة :

1- التعرف على الوظيفة المالية في المؤسسة الإقتصادية .

2- إبراز أهم مصادر التمويل للمؤسسة الإقتصادية .

3- إظهار مصدر التمويل الأنسب للمؤسسة , و مدى مساهمته في تطويرها و توسيع نشاطها .

4- محاولة حصر وتحديد المفاهيم المتعلقة بالتمويل داخل المؤسسة .

- حدود و مجال الدراسة :

حصرنا الدراسة ضمن الإطار المكاني والزماني :

1 الحدود المكانية : كانت دراستنا مقتصرة على واقع الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية ، أسقطنا الجانب النظري على مؤسسة إقتصادية وهي المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز فرع البيض بإعتبارها من أبز المؤسسات التي تكتسي أهمية كبيرة في الإقتصاد.

2 الحدود الزمانية : تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من 2018 إلى 2022 و ذلك بالإعتماد على الميزانيات المحاسبة للمؤسسة .

- دراسات سابقة في الموضوع :

هناك دراسات تناولت بعض جوانب الموضوع :

- دراسة الباحثة ركيبي فوزية سنة 2010/ 2011 المقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، فرع مالية نقود وبنوك ، المركز الجامعي البويرة، بعنوان الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية، حيث قامت بعرض عام حول الوظيفة المالية في المؤسسة الإقتصادية وقامت أيضا بدراسة الموازنات المالية للمؤسسة.

- دراسة الباحثتين حفاد مريم، طراش أمال، سنة 2015/2014 المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، تحت عنوان الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية، حيث تناولو مصادر التمويل على مستوى المؤسسة الإقتصادية

– دراسة الباحثة زواوي فضيلة، سنة 2009، المقدمة لنيل الماجستيرفي كلية العلوم الإقتصادية حيث ركزت على التمويل الذاتي وقامت بدراسة المتغيرات الإقتصادية وأثارها على ميكانيزمات التمويل فس المؤسسة الإقتصادية.

– **هيكل الدراسة :**

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع بدأنا دراستنا بمقدمة تحتوي على جميع عناصر المنهجية و تم تقسيو المحتوي إلى فصلين كما يلي :

الفصل الأول : عموميات حول الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية

لقد إحتوى هذا الفصل على ثلالث جوانب من المفاهيم فقد خصصنا المبحث الأول للحديث عن ماهية المؤسسة الإقتصادية من خلال ذكر تعريفها و خصائصها أنواع المؤسسات ووظائف و أهداف المؤسسة أما المبحث الثاني تطرقنا إلى التمويل في المؤسسة الإقتصادية من خلال مفهومه وأهميته ،أنواع ووظائف التويل و نظريات الهيكل التمويلي وأخيرا مخاطر التمويل وكيفية إدارتها ، فيما يخص المبحث الثالث فكان عن الوظيفة المالية حيث ألممنا بمفهومها و خصائصها ،دور و أهداف الوظيفة المالية ،أسس الوظيفة المالية .

الفصل الثاني : دراسة دور الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز فرع البيض .

قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي حيث تضمن المبحث الأول تقديم عام حول شركة سونلغاز أما المبحث مهام وأهداف المؤسسة و صعوبات التي تواجهها أما المبحث الثالث فكان عن دراسة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز فرع البيض .

الفصل الأول

عموميات حول الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادي

تمهيد

إن التطورات التي يشهدها العالم في شتى الميادين و خاصة الإقتصادية منها منحت المؤسسة الإقتصادية مكانة عالية لأنها تعتبر عموداً أساسياً في بنية الإقتصاد العالمي و تلعب دورا حاسما في تحقيق الإستقرار و النمو الإقتصادي و تتنوع هذه المؤسسات من الشركات الصغيرة و المتوسطة الى الشركات الكبيرة ، وتسعى جميعها لتحقيق أهداف إقتصادية مختلفة .

و تعتبر الوظيفة المالية ووسائل التمويل من أهم الجوانب التي تؤثر على إستمرارية وإزدهار المؤسسات الإقتصادية في السوق العالمية ، فالوظيفة المالية تعكس القدرة على إدارة و تخطيط لإستخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية بينما تعتبر وسائل التمويل الوسيلة التي تتيح للمؤسسة الحصول على التمويل الضروري لتنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها .

كل هذا سنعالجه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الإقتصادية .

المبحث الثاني : التمويل في المؤسسة الإقتصادية.

المبحث الثالث : الوظيفة المالية .

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الإقتصادية

لقد شغلت المؤسسة الإقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الإقتصاديين بمختلف إتجاهاتهم بإعتبارها النواة الأساسية في النشاط الإقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات إجتماعية تتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة والعناصر المادية وأخرى معنوية من جهة ثانية كما تعتبر كيان أو هيكل يسعى لتحقيق أهداف إقتصادية ،وتتنوع بين الشركات الخاصة و العامة.

المطلب الأول : مفهوم المؤسسة الإقتصادية و خصائصها

1 مفهوم المؤسسة الإقتصادية :

تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون للمؤسسة الإقتصادية، وهذا نتيجة لإختلاف الأنظمة الإقتصادية، وسنتطرق إلى أهم التعاريف التي أعطيت لها :

1- المؤسسة هي وحدة إنتاجية و مركز توجيه عوائد الإنتاج ولكن تعتبر كوحدة إجتماعية تتخذ مجموعة من القرارات من أجل إقحام أكبر عدد من الأسواق ، وكذلك لتحقيق مجمل أهدافها.

2- المؤسسة هي منظمة إقتصادية مكونة من وسائل مادية ، بشرية ومالية المستعملة من أجل إنتاج يسوق للسوق سواء كانت سلع أم خدمات.[1]

3- تعرف المؤسسة كمنظمة إقتصادية وإجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني.[2]

4- تعرف المؤسسة على أنها جميع المنظمات الإقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج بغرض التسوق وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المسؤوليات ويمكن أن تعرف بأنها وحدة إقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية، المادية، المالية، اللازمة للإنتاج الإقتصادي، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط إقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني ، الذي توجد فيه، وتبعا لحجم ونوع النشاط.[3]

---

[1] حفاد مريم ، طراش أمال ، **الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية** ، دراسة حالة مؤسسة توزيع الأجهزة المنزلية و المكاتب EDIED ، جامعة أكلي محند أوالحاج ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص علوم تجارية ، جامعة البويرة ،2014\2015 ،ص07.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2000 ص 25

[3] إسماعيل عربابي، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى،1998، ص 10.

5- المؤسسة عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية مادية ومالية لإستخراجه، تحويل نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالإعتماد على حوافز الربح والمنفعة الإجتماعية بدرجات مختلفة .[1]

6- المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته .[2]

7- المؤسسة هي كل تنظيم إقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و إجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل سلع و الخدمات مع أعوان إقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط إقتصادية تختلف بإختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه هذا التنظيم وتبعا لحجم ونوع نشاطه. [3]

- ومن جهتنا يمكن إعطاء تعريف للمؤسسة الإقتصادية، على أنها هيكل تنظيمي يهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية وهي تشمل الشركات والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير ربحية ، تتعامل المؤسسة مع الإنتاج والتوزيع وتبادل السلع والخدمات وتتأثر بالعديد من العوامل بما في ذلك العرض والطلب والتكنولوجيا والسياسة الحكومية والظروف الإقتصادية العامة .

2 خصائص المؤسسة الإقتصادية :

تتميز المؤسسة الإقتصادية بعدة خصائص نذكر منها [4]:

1/ التحديد الواضح للأهداف : كل مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف معينة :

- أهداف كمية : مثل تحقيق رقم أعمال معين أو تخفيض التكاليف ، زيادة عدد العمال.

-أهداف نوعية : مثل تحسين جودة الخدمة، تعزيز رضا العملاءو تطوير الكفاءة الداخلية.

2/ المؤسسة وحدة إقتصادية .

3/ المؤسسة شخصية قانونية

---

[1] درحمون هلال، **المحاسبة التحليلة نظام معلومات لتسيير والمساعدة على إتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص13.

[2] محمد أكرم العدلوني، **العمل المؤسسي**، دار بن حزم، لبنان ، الطبعة 1، 2002، ص14 .

[3] وادة جميلة، **المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات العولمة**، مذكرة مقدمة انيل شهادة ليسانس، تخصص تسيير واقتصاد المؤسسة، قسم علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012 2013، ص8 .

[4] حفاد مريم، طراش أمال، مرجع سابق ، ص 8.9 .

4/ القدرة على الإنتاج : أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها و أن تكون قادرة على البقاء بما يوفر لها من تمويل كاف وظروف سياسية متواتية وعمالة كافية قادرة على التكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

5/ خاصية الهيكلة الملائمة : تعبر عن الكيفية التي يتم فيها تنظيم مسؤوليات وإتخاذ القرارات والعلاقة بين الوظائف و الأقسام الملائمة والفعالة مما يساعد على تحقيق الأهداف و الأداء الجيد و الحسن.

6/ خاصية دراسة السوق : تقوم بدراسة السوق كخطوة أولى من أجل إقتحامه وهذا لأجل معرفة رغبات و إحتياجات المستهلكين من النوعية والكمية والجودة حتي يتسنى لها الرفع من قدرتها الإنتاجية والإقتراب أكثر من المستهلكين .

7/ خاصية مرونة المؤسسة وتكنولوجية المعلومات : إن المميزات الأساسية هي المرونة وهذا لتمكين المؤسسة من جمع المعلومات و معالجتها و إستعمالها عند الحاجة و كذلك إتخاذ القرارات لذا يجب على المؤسسة أن تكون على دراية تامة بكل ما يحيط بها من أجل التنبؤ وتوفير المعلومات التي تسمح لها بتكوين رؤية شاملة وواضحة للمحيط الذي توجد فيه مما يساعدها في إتخاذ قرارات مناسبة.

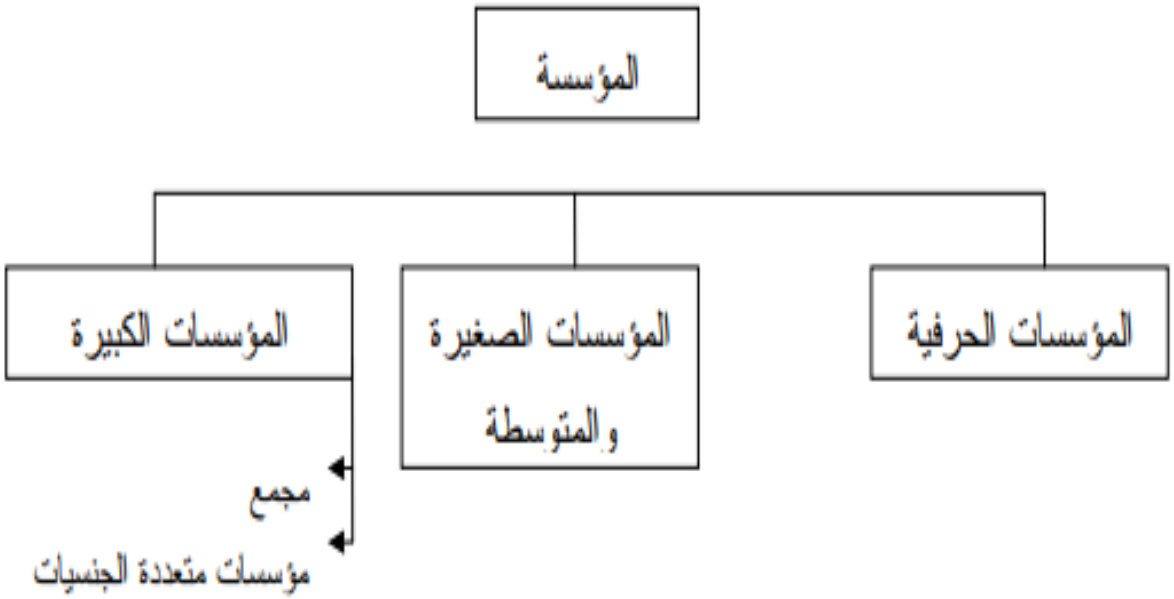
8/ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياته : إما عن طريق الإعتمادات أوعن طريق الإرادات الكلية أو عن طريق القروض أو الجمع بين كل هذه العناصر حسب الظروف.

المطلب الثاني : أنواع المؤسسة الإقتصادية

للمؤسسات الإقتصاية أنواع مختلفة تبعا لمجموعة من المعايير: المعيار الحجم، معيار القانوني ،المعيار الإقتصادي .

1: حسب معيار الحجم :

الشكل رقم 01 أنواع المؤسسات تبعا لمعيار الحجم:



المصدر : ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة دار المحمدية العامة، الجائر، الطبعة الأولى، 1998، ص 60.

من أهم المعايير المعتمد عليها في تصنيف المؤسسات الإقتصادية حسب هذا المعيار ، عدد العمال وهنا تختلف تقسيمات المختصين للمؤسسات والبعض يميز بين أربعة والآخر ثلاثن أنواع فقط [1]:

-المعتمدين على تصنيف المؤسسات إلى خمسة أنواع :

1/من 0 إلى 9عمال : المؤسسات المصغرة (T P E: les toutes petites entreprises)

2 /من 10 إلى 49 عامل : المؤسسات الصغيرة (Les petites entreprises : P E)

3/ من 50 إلى 499 عامل :المؤسسات المتوسطة (Les moyennes entreprises: M E)

4 / من 500 إلى 999 عامل : المؤسسات الكبيرة (Les Grandes entreprises : G E)

[1] غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1 ،2008 ص ص -16 17.

5 / بداية من 1000 عامل : المؤسسات الكبيرة جد :(Les très Grandes entreprises T G E)

- أما التصنيف الثاني فيصنفها إلى أربعة أنواع :

1 / المؤسسات المصغرة : من 0 إلى 9 عمال

2 / المؤسسات الصغيرة : من 10 إلى 199 عامل

3 / المؤسسات المتوسطة : من 200 إلى 499 عامل

4 / المؤسسات الكبيرة : من 500 فما فوق

ومن أجل التبسيط فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يفوق عدد عمالها 499 عامل بينما المؤسسات الكبيرة يفوق عدد عمالها 499 عامل وتبقى معايير هذه المقارنة غير كافية .

- أما تصنيف حسب الجزائر

أما بالنسبة إلى الجزائر حسب المادة 5 تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا .

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري .

- تستوفي معيار الإستقلالية كما هو محدد في النقطة أدناه :

- **المؤسسة المستقلة** : كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

2 : حسب المعيار القانوني :

يتم تصنيفها إلى مؤسستين هما : مؤسسات خاصة ، مؤسسات عمومية [2].

1 / **المؤسسات الخاصة:** قد تكون مؤسسات فردية أو شركات، فالمؤسسات الفردية تنشأ عن شخص واحد هو رب العمل أو صاحب رأس المال، عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا، أما

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 2، الفصل 2 **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، 11 يناير 2017.

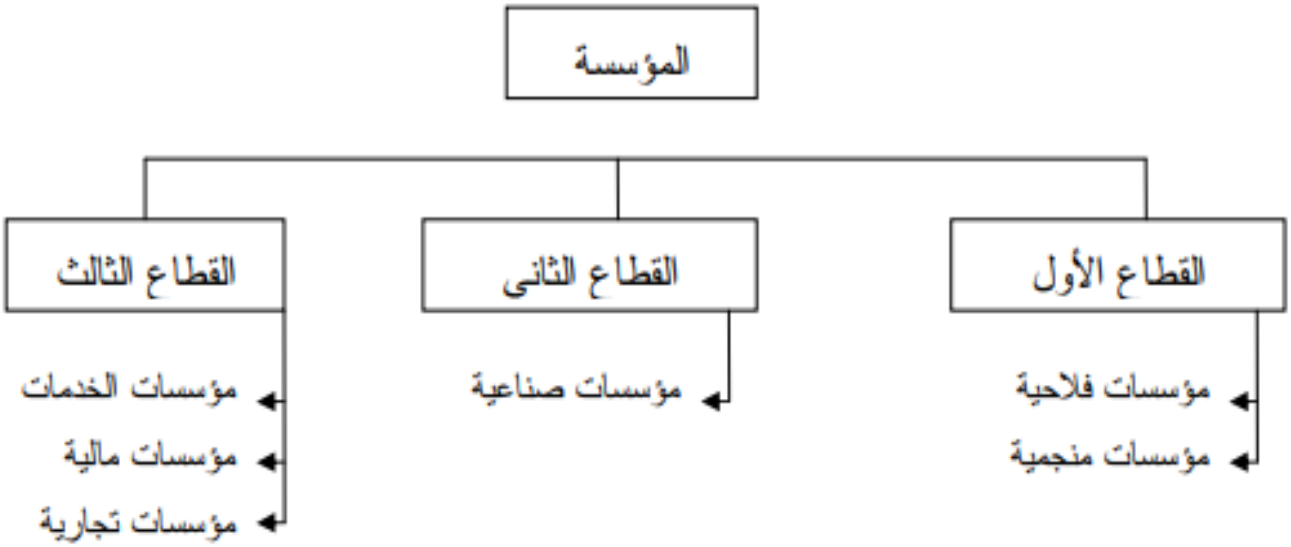
[2] حفاد مريم ، طراش أسماء ، مرجع سابق ، ص 10 .

مؤسسات الشركاء فتكون تحت حيازة عدة حاملين لرؤوس الأموال، بحوزتهم شخصية معنوية وذمة خاصة حيث يتوزع التنظيم والتسير ورأس المال على أكثر من شخص المؤسسة.

2 / **المؤسسات العمومية:** في هذا النوع من المؤسسات يكون رأس المال مملوكا مجموعة عمومية ممثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما أن سلطة القرار ترجع إليها، فهي مؤسسات تابعة للقطاع العام (الدولة) وتخضع للتشريعات الخاصة به .

3 : حسب المعيار الإقتصادي :

الشكل رقم 02 أنواع المؤسسات تبعا للمعيار الإقتصادي:



المصدر: عمر الصخري، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2006، ص30.

وأيضا يمكن تصنيفها إلى أربعة قطاعات [1]:

1 / القطاع الأولي : يضم جميع المؤسسات ذات النشاط المباشر مع الطبيعة كالزراعة ، الصيد البحري.

2 / القطاع الثاني : يضم المؤسسات التحويلية ، مؤسسات البناء والأشغال العمومية .

3 / القطاع الثالث : يضم المؤسسات المالية كالبنوك والمصارف ، وكالات التأمين ، المؤسسات التي تقدم خدمات النقل والتوزيع .

[1] مليكة زغيب ، **أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الإقتصاد والتسير ، تخصص مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1997 -1998 ، ص 9 .

4 / القطاع الرابع : هذا القطاع موجود بشكل بارز في البلدان المتقدمة ويضم جميع مؤسسات الإتصال بمختلف أنواعه وكذا الصناعات المعلوماتية.

المطلب الثالث : وظائف وأهداف المؤسسة الإقتصادية

1- وظائف المؤسسة الإقتصادية :

1-1 وظيفة الإنتاج : هي الوظيفة المكلفة بتصنيع المنتجات المطلوبة في السوق كما يتطابق مع المواصفات والشروط التي حددتها إدارة هندسة الإنتاج، ويتمثل هذا النشاط في كميتين أساسيتين هما :

الصنع: هو تحويل المواد الأولية بغرض الحصول على منتجات جاهزة الاستهلاك أو الاستعمال .

التركيب: هو ضم القطع النصف المصنعة والتأليف بينهما للحصول على منتجات أخرى للإستهلاك أو الإستعمال .

ومن الجهة الإقتصادية يمكن إعتبار الإنتاج على أنه عملية تحويل المدخلات المادية إلى مخرجات صناعية بهدف الإستهلاك المباشر أو الغير المباشر .

1-2 وظيفة التسويق : يعرف على أنه أحد الوظائف التي تقوم على إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإستعمال لها أو تلك السلع التي توزعها بشكل يؤدي إلى توافرها بين يدي المستهلك في الزمان والمكان المناسبين، وتقوم الوظيفة التسويقية على المزج بين أربعة عناصر أساسية هي كما يلي : السلعة، التسعير، التوزيع، الترويج .

1-3 وظيفة التموين : التموين من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات وأنشطة المؤسسة والتموين كمجموعة من المهام والعمليات يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة أساسا بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج المؤسسة وخططها وهذا يعني أن التوفير بالشراء أو الإحتياط بعناصر المخزون من أجل تنفيذ البرامج الخاصة بنشاط المؤسسة سواء البيعية أو الإنتاجية في إطار متناسق وفي الوقت المناسب .وتكمن مهام هذه الوظيفة في :

- إختيار الموارد المناسبة .
- تحديد طريقة الشراء والترديد المناسب .
- تقديم الطلبات للموردين ومتابعتها .

1-4 الوظيفة المالية : هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعتها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة ، وفي إطار محيطها المالي بعد تحديد الحاجات التي تريدها من

الأموال من خلال برامجها وخططها الإستثمارية وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية وهذا بإختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق نشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها في جوانب الإنتاج والتوزيع. تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الإستثمارية وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية وهذا بإختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق نشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها في جوانب الإنتاج والتوزيع .

ويمكن القول أيضا بأنها البحث عن الأموال بالكمية المناسبة وبالتكاليف الملائمة وفي الوقت المناسب والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة وينحصر دورها في عدة دوائر أساسية[1]:

- دائرة الدراسات المالية والإحصائية .
- دائرة الحسابات المالية .
- دائرة حسابات التكاليف .
- دائرة المرتبات.

1-5 وظيفة إدارة الموارد البشرية : هي وظيفة تتعلق بالحصول على القوة العاملة في المؤسسة وجعلها قادرة وراضية ومتعاونة على تنفيذ الأعمال ،و يستلزم ذلك القيام بأنشطة مختلفة منها [2]:

- تعيين العاملين وتدريبهم وكذا تحفيزهم وترقيتهم .
- الإعتناء بكافة الخدمات الإجتماعية اللازمة لعمال المؤسسة .
- الحفاظ على العلاقة الطيبة بين المنشأة والعاملين فيها .

2- أهداف المؤسسة الإقتصادية :

تسعى المؤسسة الإقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف وتختلف هذه الأهداف بإختلاف طبيعة المؤسسات وميدان نشاطها تختلف أهداف المؤسسة الإقتصادية بإختلاف طبيعتها وميدان نشاطها وتتمثل هذه الأهداف في : الأهدف الإقتصادية والإجتماعية ، الثقافية والرياضية ، والأهداف التكنولوجية .

2-1 الأهداف الإقتصادية : تتمثل في :

- تحقيق الربح .

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص 294 .

[2] الداوي الشيخ ، **دروس في مبادئ التسيير** ، مركز الطباعة الجامعية ، الجزائر ، 2005/2004 ،ص 69 .

– تحقيق متطلبات المجتمع.

– عقلنة الإنتاج.

2-2 الأهداف الإجتماعية :

– ضمان مستوى أجر مقبول من خلال حصول العامل على مقابل لعمله الذي يتمثل في الأجر الذي يكون بين الزيادة والنقصان وهذا حسب طبيعة المؤسسة لهذا تتدخل الدولة لظبط الحد الأدنى للأجور مما يسمح للعامل بتلبية حاجاته الضرورية .

– تحسين مستوى معيشة العمال ودعوتهم إلى التماسك رغم إختلافاتهم في المستوى العلمي والإنتماء ألإجتماعي والسياسي ، لأنه السبب الوحيد لضمان الحركية المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها.

– توفير التأمينات والمرافق للعمال .

2-3 الأهداف الثقافية والرياضية :

– **توفير وسائل ترفيهية ثقافية :** تعمل المؤسسة على إستفادة عمالها من وسائل الترفيه والثقافة مثل المكتبات ، الرحلات .

– **تخصيص أوقات لرياضة :** وهي أن تسمح المؤسسة للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد .

2-4 الأهداف التكنولوجية : تتمثل في :

– البحث والتنمية : تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية .

– المساعدة على تنفيذ السياسة التنموية **للدولة :** وذلك من أجل تحسين وتنسيق الجهود بين المؤسسات من خلال تطوير وإدخال الوسائل التكنولوجية.

_ كما يمكن النظر إلى المؤسسة كمتعامل إقتصادي تربطه إلتزامات داخلية وخارجية إتجاه خمس ممثلي مجموعات يتم من خلالها تحديد أهداف المؤسسة وهم :[1]

× **الملاك :** لا يقتصر هدف الملاك في تعظيم الربح بل يمتد ليشمل أهداف تتعلق بالمحيط والخدمة لصالح العام وتحسين الظروف المعيشية للعمال.

[1] وادة جميلة ، مرجع سابق ، ص 15 16.

× **الزبائن** : من بين المجموعات التي تهتم بها المؤسسة حيث يتم من خلالهم تحديد قيمة الإنتاج على أساس سعر البيع الذي يقبلونه أو يرفضونه وتتحدد أهداف المؤسسة إتجاه الزبائن عن طريق العوامل الأتية : النشاط ، السعر ، النوعية ، آجال التسليم ، والخدمات ما بعد البيع .

× **السلطات العمومية** : ويتعلق الأمر هنا ببعض الإلتزامات التي يجب أن تخضع لها المؤسسة وتجعل تحقيق أهدافها مرهون بتطبيق هذه الإلتزامات منها الإطار القانوني الذي يحكم المؤسسة سواء تعلق الأمر بالقوانين الوطنية أو الدولية ، إحترام حقوق العمال وهذا طبقا لما جاءت به بعض المدارس التنظيمية التي تلت المدرسة الكلاسيكية ، والإمتثال إلى بعض الضغوطات التي تنادي بها مجموعات المحيط خاصة بالنسبة إلى المؤسسات التي تنتج مواد كيماوية أو مواد سامة .

× **العمال** : إن مستقبل المؤسسة وبلوغ أهدافها مرهون بمهارات عمالها فالعامل الذي يكتسب خبرة طوال السنوات التي قضاها في المؤسسة لا يمنك إستبداله بسهولة ، خاصة في تلك التي تتمتع بتقنيات عالية في عملية الإنتاج أو بصفة خاصة تلك التي تعتمد على فكر وذكاء العمال ، فمعرفة العمال تكون مايسمى برأس مال المعرفة الذي يصعب حقيقة تقييمه كباقي عناصر أصول المؤسسة ،ولا يمكن الإحساس بفعاليته إلا بفقدانه وكل تصرف إيجابي تجاه العمال يؤدي إلى تخفيض التكاليف ، إحترام آجال التسليم ، تحسين النوعية ، وذلك يجعل العامل يحس بأنه جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسة .

× **الموردون** : يشكل الموردون المصدر الخارجي لموارد المؤسسة (سواء كانت موارد مادية ، مالية أو بشرية) فالموارد المادية تتمثل في الإستثمارات والسلع التي يمكن للمؤسسة أن تحصل عليها دون أن تدفع ثمنها فورا وبالتالي يمكن لها إستغلالها والحصول على عوائد تسمح بتسديد ثمنها وتحقيق ربح للمؤسسة، أما الموارد المالية فتتمثل في القروض الطويلة ، المتوسطة وقصيرة الأجل التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها ، وأما بخصوص الموارد البشرية فالمقصود هنا المقاولة من الباطن التي تمكن المؤسسة من رفع أعمالها وبالتالي من أرباحها (ويتعلق الأمر هنا خاصة بعقود العمل ، الأجر الأساسي، الإشتراكات الإجتماعية ، قواعد تسريح العمال ، التشاور مع العمال .....).

المبحث الثاني : التمويل في المؤسسة الإقتصادية

يعتبر التمويل الأداة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها.

المطلب الأول : مفهوم وأهمية التمويل في المؤسسة

1: مفهوم التمويل

1 – يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن إعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض إستخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد [1].

2 – التمويل هو الإجراءات التي تختص بالحصول على الاموال وإدارتها لإستخدامها في الشركة [2].

3 – التمويل هو الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة ،وهو يمثل جانب لإهتمامات وظيفة الإدارة المالية في منضمات الأعمال [3].

4 – التمويل هو عملية تجميع مبالغ الأموال ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، مستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي وتجسيد هذه الأخيرة في الميزانية التي تحتوي على [4]:

- جانب الأصول يظهر فيه الإستخدامات
- جانب الخصوم يظهر فيه الموارد

---

[1] أحمد بوراس ، **تمويل المنشآت الإقتصادية** ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر ، 2008 ، ص24 .

[2] موفق عدنان ، عبد الجبار الحيمري ، **أساسيات التمويل و الإستثمار** ، الوراق للنشروالتوزيع ، عمان ، الطبعة ألأولى ، 2010 ، ص 35 .

[3] محب خلة توفيق ، **الهندسة المالية الإطار النظري لأنشطة التمويل والإستثمار** ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2011 ، ص42 .

[4] يوسف حسين يوسف ، **التمويل في المؤسسة الإقتصادية** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2012 ، ص ص 171 172 .

5 – التمويل يمثل مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو المنشأة الأعمال والدولة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية ،وهناك من يعرف التمويل أيضا بأنه مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع [1].

6– التمويل جاء في القاموس الإقتصادي عندما تريد المنشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها فإنها تضع برنامج يعتمد على الناحيتين التاليتين[2] :

– **ناحية مادية :** حصر كل الوسائل المادية لإنجاح المشروع .

– **ناحية المالية :** تتضمن تكلفة ومصدر الأموال وكيفية إستعمالها وهذه الناحية هي التي تسمى تمويلا.

– ومن جهتنا يمكن تعريف التمويل بأنه عملية توفير الأموال أو الموارد المالية لتمويل نشاط معين سواء كان ذلك للأفراد أو الشركات ويمكن أن يتم ذلك من خلال مجموعة متنوعة من المصادر مثل القروض، الإستثمارات والمساهمات الخاصة والتمويل الحكومي وغيرها.

2 : أهمية التمويل

– يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل إقتناء و إستبدال المعدات .

– يمثل الوسيلة السريعة التي تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي .

– تحرير الأموال و الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .

– يحافظ على سيولة المؤسسة ويحميها من خطر الإفلاس .

– توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع المعطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

– ساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.

/ وتكمن أهمية التمويل بصفة عامة في[3] :

---

[1] مايح الشبيب الشمري، حسن كريم حمزة، **التمويل الدولي اسس نظرية وأساليب تحليلية** ، الطبعة الأولى ،دار الضياء ،بغداد ، 2015 ، ص 19 .

[2] ميلود زيد الخير، **ضوابط الإستقرار المالي في الإقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول للأقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة عمار ثليجي، الأغواط 2011 ، ص 12.

[3] طاهر نواصر ، **عبد الكريم بن رمضان ، النظام القانوني لمؤسسات تمويل الإستثمار في التشريع الجزائري** ، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ، جامعة غرداية ، المجلد 8 العدد 5 ،2019 ، ص300 .

– **تغطية نفقات مرحلة تكوين الإستثمار** : وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المالالنقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من المعدات التي تمتاز بالعمر الطويل ، بإضافة إلى تكوين رأس مال عامل والذي يتمثل في المواد الخام وقطع الغيار ومختلف المواد الموجودة في المخازن.

– **تغطية نفقات مرحلة الإنتاج** : وهي المرحلة التي تقوم فيها الإستثمارات بمزج رأس المال الثابت مع رأس المال المتغير العامل وخلالها يتم إستهلاك كميات من المواد الخام ويتم دفع أجور العمال ، وتغطية نفقات الصيانة والطاقة وغيرها من المصارف .

– **تغطية نفقات مرحلة التسويق** : تمر مرحلة التسويق بمراحل متعددة ، تبدأ من التغليف وتمر بالتخزين وتنتهي بالتوزيع، وبعد إنتهاء عملية التسويق وتصريف الإنتاج تتحول المواد المباعة مرة أخرى إلى سيولة نقدية يحصل عليها المشروع الإستثماري لتبدأ مرحلة إنتاجية جديدة .

المطلب الثاني : أنواع التمويل ووظائفه ونظريات الهيكل التمويلي

1 أنواع التمويل :

من أهم أنواع التمويل مايلي :

1-1/ أنواع التمويل من حيث المدة :

1-1-1 تمويل قصير الأجل : يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد مدة إستعمالها سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المداخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، ويتفق الكثير من الكتاب في مجال الإدارة المالية على تقسيمها إلى نوعين هما [1]:

– **الإئتمان التجاري** : أو ما يطلق عليها حسابات الدفع (أوراق الدفع +الدائنون) هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو إستخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة لأن الشروط الخاصة بمنح الإئتمان التجاري تنص على بيع البضاعة والمتاجرة بها ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل والهدف من الإئتمان التجاري هو تلبية الإحتياجات من مصادر خارجية في حالة عدم إمكانية الحصول القروض المصرفية مع توفر الرغبة عند الورد لبيع البضاعة بالأجل أو إنخفاض كلفة هذا الإئتمان ، يمكن تعريفه من وجهة نظر الإدارة المالية بأنه تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة وأحيانا

[1] دريد كمال آل شبيب، **كتاب مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2006 ، ص 221.

يحصل عليها بدون كلفة إذا تم منح الإئتمان بدون شروط دفع وفي ضوء ذلك نستطيع القول بأن الإئتمان التجاري يوفر السيولة النقدية للمشاريع التي لا تستطيع الحصول على الأموال عن طريق وسائل تمويل أخرى بسبب ظرف مالي أو قانوني وهناك أسلوبان لمنح الإئتمان التجاري هما:

1/ **الحساب الجاري** : تأكد من توفر الحساب الجاري لدى العميل وكونه يتمتع بملاءة مالية جيدة وسمعة في السوق وقدرة على التسديد .

2/ **أوراق الدفع** : هي وثيقة مالية يتعهد بموجبها محررها القيام بتسديد مبلغ البضاعة الموردة إليه في تاريخ محدد .

– **الإئتمان المصرفي** : يمثل في القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنظمة من أحد البنوك لمدة لا تزيد عن سنة ومقابل فوائد على هذه القروض على أن تقوم المنظمة بسداد القروض مع فوائدها في ميعاد الإستحقاق، كما يجب على المنظمة إستخدام القرض إستخداما جاريا أو قصير الأجل وتقوم البنوك قبل الموافقة على منح القروض بتحليل السيولة للمنظمة المقترضة .

– **مقارنة بين الإئتمان التجاري والإئتمان المصرفي** :

يمكن المقارنة بينهما من خلال :[1]

1– يعتبر الإئتمان المصرفي أقل كلفة مقارنة بالإئتمان التجاري .

2– يعد الحصول على الإئتمان المصرفي بمثابة تقييم للشركة، لأن المصرف لايمنح الإئتمان إلا إذا كان متأكد من قدرة الشركة على تسديد خدمة القرض، و أن معايير منح الإئتمان المصرفي يقوم في ضوء الدراسات المالية و الإقتصادية والتجارية للشركة التي تحصل على الإئتمان .

3– يتمتع الإئتمان التجاري بالمرونة مقارنة بالإئتمان المصرفي سواء من حيث طريقة التسديد أو من حيث الإستخدام أو التوسع في الإئتمان .

4– لا يطلب مانح الإئتمان التجاري أي ضمانات أو إجراءات روتينية مقارنة بالإئتمان المصرفي .

5– من الممكن الإستفادة من الإئتمان التجاري بصورة غير مباشرة عن طريق تأخير معدل التسديد وإستخدام الأموال المتاحة في الإستثمارات .

1–1–2 تمويل متوسط الأجل : يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل الأصول الثابتة أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ في مدة من الزمن يمكن أن تكون مابين سنة إلى خمس سنوات.

[1] دريد كمال آل شبيب ، نفس مرجع ، ص 235.

– ويعرف بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده خلال فترة تزيد عن سنة ولا تقل عن 10 سنوات وينقسم هذا النوع من القروض إلى [1]:

– **قروض مباشرة متوسطة الأجل** : يستعمل هذا النوع في تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات وتمثل البنوك والمؤسسات المالية المختصة المصدر الرئيسي لها وغالبا ما يسدد القرض على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية مع وجوب تقديم ضمان للحصول عليه يكون عادة مابين 30% إلى 60% من قيمة القرض وسعر فائدته أعلى من سعر فائدة قرض قصير الأجل ، و يستخدم عادة في :

– تمويل عمليات شراء المعدات و التجهيزات أو إعادة هيكلتها.

– فتح وحدات إنتاجية جديدة.

– إدخال تكنولوجيا جديدة .

ويتميز هذا النوع من الإقتراض بالمزايا التالية :

– **السرعة** : نظرا لإن عملية التمويل ينتج عن مفاوضات مباشرة ما بين المقرض والمقترض فإن الإجراءات الرسمية تكون محدودة وبالتالي يحصل المشروع على إحتياجاته المالية بسرعة.

– **المرونة** : في حالة حدوث أي تغييرات في الظروف الإقتصادية المحيطة بالمشروع يمكن تغيير بنود التعاقد وهو أمر يصعب تحقيقهفي حالة الأنواع الأخرى من مصادر التمويل طويلة الأجل .

– **التمويل بالإستئجار** : إن إستخدام العقارات و المعدات من طرف المؤسسة كان ممكنا فقط عن طريق الإمتلاك ، لكن في السنين الأخيرة ظهر إتجاه نحو إستئجار هذه العقارات والتجهيزات بدلا من شرائها فبعد أن كان الإسئجار مقتصرا على الأراضي والمباني فقد يصبح يشمل الأصول تقريبا المنقولة وغير المنقولة.

1-1-3 تمويل طويل الأجل : هو نوع من التمويل يقدم لمدة تتجاوز الخمس سنوات ويستخدم عادة لتمويل المشاريع الرأسمالية كبيرة مثل بناء المصانع ، شراء معدات ثقيلة أو تطوير العقارات يتضمن هذا من التمويل غالبا فترة سداد طويلة تتيح للمقترض سداد المبلغ المستلف على دفعات منتظمة على مدى عدة سنوات وعادة ما يتم تأمينه بضمانات مادية أو قانونية.

ويعتبر أيضا رأس المال المدفوع من قبل حملة الأسهم العادية والتي تعتبر بمثابة مصادر تمويل طويلة الأجل إذ يظهر بشكل إستثمار مباشر في الميزانية العمومية كرأس المال المدفوع والإحتياطات الرأس مالية و الأرباح المحتجزة أو من مصادر مقترضه أخرى وهي السندات والقروض[2].

[1] محمد غيات شيخة، **التمويل المبادئ السياسات**، التوجيهات الحديثة، دار رسلان ، 2021 ، ص 41.

[2] دريد كمال آل شبيب ، مرجع سابق ، ص 220 .

يشمل التمويل طويل الأجل على :

– **سندات القروض طويلة الأجل :** تمثل مديونية طويلة الأجل تصدرها الشركة وتعطي الحق لحامله في الحصول على القيمة الإسمية للسند وكذا الحصول على الفائدة بشكل دوري.

– **الأسهم الممتازة :** يوصف بأنه أداة هجينة تجمع بين صفات السند والأسهم العادية كونه يحصل على عائد ثابت سنويا ويتمتع حامله بنفس المزايا التي يتمتع بها حامل السهم العادي وله قيمة سوقية ودفترية[1].

– يعرف أيضا بانه من مصادر التمويل طويلة الأجل و لها خاصية الجمع بين صفات أموال الملكية و الإقتراض ، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الديون في الأولوية عند تصفية المؤسسة ، ويمثل السهم الممتاز مستند الملكية إن كانت تختلف عن الملكيةالتي ينشأ عنها السهم العادي .

– **الأسهم العادية :** هي أداة ملكية قابلة لتداول له قيمة إسمية ودفترية، لحامله حق الحصول على العوائد غير الثابتة بجانب حصته في موجودات الشركة والمثبتة في شهادة السهم [2].

– الأسهم العادية هي عبارة عن أوراق مالية طويلة الأجل (أبدية طالما الشركة مستمرة) تمثل مستند ملكية، له قيمة إسمية وقيمة دفترية ، وقيمة سوقية وكذلك قيمة تصفوية وتتمثله ويمكن تعريف هذه القيم في مايلي :[3]

قيمة الإسمية : تمثل المبلغ المنصوص عليه في عقد تأسيس المشروع و تكونهذه القيمة مدونة على صك السهم و عن بعض الأنظمة قد يحدد التشريع حد أدنى معينا للمشاريع لأصدرار أسهمها العادية.

قيمة السوقية : والتي تحدد وفقا لمؤشرات العرض والطلب في سوق الأوراق المالية و لهذا فإن القيمة تمتاز بالتغيير المستمر إعتمادا على تلك المؤشرات .

قيمة الدفترية : تتمثل بحاصل حقوق الملكية على عدد الأسهم في حالة إصدار المشروع لهذا النوع من الأسهم فقط.

---

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **كتاب الإدارة المالية المتقدمة**، ص 123.

[2] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي ، نفس المرجع ، ص 100.

[3] أحمد بوراس، **أسواق رؤوس الأموال**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002–2003، ص 12.

- **الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة :**

الجدول رقم(1) المقارنة بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة

الأسهم العادية	الأسهم الممتازة
1 إمكانية بيع الأسهم العادية بسهولة 2 لا يتمتعون بحق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة . 3 هذا النوع من التمويل يصدر مرة واحدة خلال فترة حياة المؤسسة. 4 حملة هذا النوع من الأسهم لديم الحق في التصويت. 5 لا يوجد حد أقصى لمقدار العائد.	1 تكون عسيرة مقارنة بالعادية 2 أصحاب هذه الأسهم لهم الحق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة. 3 يصدر عدة مرات خلال فترة حياة المؤسسة. 4 غالبا لا يكون لحملة هذا النوع من الأسهم الحق في التصويت. 5 يوجد حد أقصى لمقدار العائد.

المصدر: رمضان زياد، الأسواق المالية، الشركة العربية لتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة القاهرة، مصر، 2008، ص 62.

- **الأرباح المحتجزة :** هي جزء من الأرباح المحققة يتم إحتجازها وعدم توزيعها على المساهمين العاديين لتمويل التوسعات المستقبلية. و تهدف إلى :

- توفير السيولة.

- تخفيف عبئ الديون.

- السلامة المالية وتحسين المركز الإئتماني لشركة.

1-2/ أنواع التمويل من حيث مصدر الحصول عليه : ينقسم إلى مصدرين [1]:

1-2-1 التمويل الذاتي (الداخلي) : يشير إلى إستخدام الموارد المالية االتي تمتلكها الشركة بالفعل لتمويل نشاطاتها ، بدلا من الإعتماد على مصادر خارجية، وهذه الموارد الداخلية قد تشمل الأرباح التي تولدت من الأعمال التجارية السابقة و الأموال الموجودة في الخزينة و الإستثمارات القابلة لتحويل إلى نقدية وأية موارد أخرى قد تكون متاحة لشركة ، وتستخدمه الشركات كوسيلة لتمويل التوسعات والإستثمارات دون الحاجة إلى تكبد تكاليف إضافية.

[1] بوشريبة محمد، **محاضرات في إقتصاد المؤسسة** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 ، عبد الحميد مهري ، الجزائر ، 2020 ، ص 80 .

– وهو عبارة عن مصدر تمويلي متولد من نشاط جاري للمؤسسة الإقتصادية، ولها حرية التصرف في إستخدامه دون شرط أو قيد وذلك بتوجيهه لتمويل الإستثمارات المستقبلية ،حيث يعتبر العنصر الأول الذي تعتمد عليه المؤسسة في التمويل قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية ، وبمثابة الضمان الوحيد على وجود المؤسسة الإقتصادية وإستمرارها ، وينقسم إلى نوعين [1]:

– تمويل داخلي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط .

– تمويل داخلي خاص بالتوسع والنمو .

1-2-2 التمويل الخارجي : هو عملية الحصول على الموارد المالية من مصادر خارجية للشركة أو المؤسسة لتمويل نشاطات التوسع أو الإستثمار من خلال اللجوء إلى البنوك و المستثمرين من أجل الحصول على القروض أو إصدار السندات التي تتمثل في عملية بيع سندات دينية للمستثمرين من أجل الحصول على الأموال وتعتبر السندات وعدا بدفع مبلغ معين في تاريخ إستحقاق معين مع دفع فائدة منتظمة خلال فترة الإستحقاق. و بيع أسهم الشركة.

–ويمكن تعريفه بأنه يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وفي ظل إقتراض إستقلال المؤسسة فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط و إجراءات لا بد من معرفتها وفقا لإوضاع والشروط التي يحددها السوق المالي وعائد الفرصة البديلة ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي و إحتياجات المؤسسة المالية أي أنه يكمله لتغطية المتطلبات المالية الجارية أو الإستثمارية ، وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي للتغطية مما يجعل المؤسسة تلجأ إلى مصادر خارجية بزيادة رأس مال الأسهم أو من الإقتراض أو هما معا. [2]

كما يمكن التمييز بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص سواء أفراد أو مؤسسات ويكون في شكل أسهم ومستندات ، والتمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها ويكون في شكل قروض بنكية وسندات الخزينة.

---

[1] كنوش بلال، بوقطوش نوار، **مصادر التمويل الداخلية ودورها في تنشيط وتنويع الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية،** دراسة حالة مطاحن بني هارون، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة ، الجزائر، 2020، ص 14.

[2] بن صالح صدام حسين، **الإدارة المالية ومصادر التمويل في المؤسسة،** مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015، ص 68.

1-3/ انواع التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله : وينتج من هذا التصنيف مايلي :

1-3-1 تمويل الإستغلال : هو تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الإحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة .

1-3-2 تمويل الإستثمار : هو الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع .

/ ومن وجهة نظر المخطط الجزائري الإستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات هي :

- إقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أ, إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة .

- تجديد التجهيز الموجود المتعلق بإستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.

- نفقات الصيانة و الإصلاحات الكبيرة للعتاد المتخصصة لإطالة الحياة الإقتصادية للتجهيزات الموجودة[1].

أما الخاصية الأساسية لتمييز تمويل الإستثمار هي أن العائد على الأموال المنفقة على الإستثمار تتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا ، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة و إنما يتوزع على فترات [2].

2 وظائف التمويل :

من أبرز وظائف التمويل مايلي :

2-1/ التخطيط المالي : تطبقه المؤسسة من أجل وضع توقعات مستقبلية حيث انه بتقدير المبيعات و المصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها دون إهمال التأكد من المعلومات التنبئية

2-2/ الرقابة المالية : تتم عن طريق تقييم أداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة ، ويتم من خلال الإطلاع على تقارير الأداء بإبراز العراقيل ثم تحديد مسببات حدوثها .

2-3/ الحصول على الأموال : تلجأ المؤسسة إلى المصادر الداخلية والخارجية من أجل الحصول على الأموال التي تم التنبأ بها في الوقت المناسب بأدنى التكاليف وأبسط الشروط .

---

[1] ركيبي فوزية ، **الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية** ، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاتها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية ونقود البنكية ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2010 /2011 ، ص 24

[2] رابح خوني ، رقية حساني ، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة** ، أتراك للنشر ، القاهرة ، الطبعو الأولى ، مصر ، 2008 ، ص ص 97 99 .

2-4/ إستثمار الأموال : عندما تتحصل المؤسسة على الأموال يسعى المدير إلى إستغلالها بشكل الأمثل في مختلف المشاريع ويضمن أن إستخدام هذه الأموال يحقق أعلى مستوى من الربح ، فكل مشروع إستثماري هو عبارة عن أصل من الأصول الثابتة أو المتداولة للمؤسسة .

2-5/ مقابلة المشاكل الخاصة : عندما يتم جمع بين مشروعين أو عدة مشاريع في مشروع واحد قد تحصل مشاكل مالية ذات طابع خاص لم تتعود المؤسسة على حدوثها ويتخذ ذاك إحدى الصورتين :

- الإندماج .

- الإنضمام.

3 نظريات الهيكل التمويلي :

يقوم الهيكل التمويلي على مجموعة من نظريات نذكر منها[1] :

3-1 النظرية التقليدية :

تتمكن الشركات وفقا لهذه النظرية من الوصول إلى مزيج أمثل لعناصر الهيكل التمويلي وذلك من خلال إستخدام الإقتراض بشكل معقول لزيادة القيمة السوقية للشركة ولم تذهب هذه النظرية إلى تحديد كمية الإقتراض المعقولة وإنما دعت الشركات إلى المحافظة على التوازن بين درجة المخاطرة المرتبطة بزيادة حجم الديون من جهة والإنتفاع بمزاياها من جهة أخرى، وذلك لأن الخطر التمويلي سيزداد إلى درجة يهدد وجود الشركة ومستقبلها في حالة زيادة الديون عن الحد المعقول وقد مثلت هذه النظرية بدايات تكوين ما أصبح يعرف لاحقا بمفهوم الرفع المالي .

3-2 نظرية (Miller & Modigliani) (M&M):

تعتبر هذه النظرية من أبرز الإنجازات في أدبيات التمويل إذ تنفي هذه النظرية أي علاقة للهيكل التمويلي بالقيمة السوقية للشركة وذلك يعني أن القرار التمويلي لا يرتبط بإنخفاض القيمة السوقية للشركة أو إرتفاعها وإنما يحدده القرار الإستثماري فقط. وقد جاءت هذه النظرية على شكل مقترحين ظهر أولهما في عام 1952 نص على :

- وجود سوق تتمتع بالمنافسة الكاملة، ويحكم تصرفات المتعاملين فيها المنطق الإقتصادي الرشيد .

- يتمتع المتعاملون في هذه السوق بالمعرفة الجيدة والكاملة لأوضاع السوق بسبب توفر المعلومات.

- ليس هناك أية ضرائب على الأرباح الناجمة عن التعاملات في السوق .

[1] سالم صلال الحسناوي، **أساسيات الإدارة المالية**، دار المدينة الفاضلة لنشر ، 2014 ، ص 95 ...100 .

-ليس هناك تكاليف لعقد الصفقات التي تتم في السوق وتنفيذها .

وظهر الثاني في عام 1963 وحررها من قيد الضرائب وخلصا إلى أن القيمة السوقية للشركة المقترضة تفوق مثيلاتها المعتمدة على أموال الملكية وتنجم هذه الميزة عما يعرف بالدرع الضريبي لفوائد الإقتراض (الوفورات الضريبية) وعليه فإن أقصى قيمة سوقية للشركة تتحقق عندما يقتصر تمويل الشركة على أدوات الإقتراض فقطوذلك حسب المقترح الثاني .

3-3 نظرية الإلتقاط :

قدم مايرز (1984) هذه النظرية تعود جذورها إلى دراسة مسيحية قام بها دونالدسن في عام 1960 حول سلوك الشركات التمويلي وإستنادا على هذه النظرية فإن ترتيب التمويل طويل الأجل حسب أفضليته لشركات يكون على النحو التالي :

- الأرباح المحتجزة والإحتياطات (التمويل الذاتي).
- وفي حالة وجود تمويل خارجي فعلى الشركة أن تقوم بإصدار سندات الدين .

كما أن هناك نظريات أخرى للهيكل التمويلي.

1 نظرية صافي الدخل : تقوم على الإفتراضات التالية :

- إن معدل الفائدة على الدين وتكلفة الملكية كلاهما مستقل عن الرافعة المالية .
- إن تكلفة الدين أقل من تكلفة الملكية .

2 نظرية صافي دخل التشغيل : تقوم على الإفتراضات التالية :

- إن تكلفة الدين ثابتة .
- إن التكلفة الكلية للتمويل ثابتة.
- إن إستخدام الدين ذي التكلفة الأقل يزيد المخاطر المالية على حملة الأسهم مما يزيد من تكلفة الملكية.

المطلب الثالث : مخاطر التمويل وكيفية إدارتها

هناك طرق عديدة لتقسيم المخاطر إحدى هذه الطرق التفريق بين مخاطر الأعمال والمخاطر المالية، فمخاطر الأعمال تأتي من طبيعة أعمال المنشأة و تتصل بعوامل تأثر في منتجات السوق ، أما المخاطر المالية فمصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية .

وعليه سيتم تقسيم المخاطر المرتبطة بالتمويل إلى مجموعتين المخاطر العامة ومخاطر الأعمال :

1: مخاطر التمويل :

1-1 المخاطر العامة : تتمثل في :

1/الخطر الإستراتيجي : قبل القيام بتنفيذ أي مشروع إستثماري يجب دراسة كل الجوانب المتعلقة به سواء من طرف المؤسسة الإقتصادية القائمة على المشروع أو من طرف البنك الممول لها وهذا حتي يمكن التقليص من إحتمالات عدم التأكد وبالتالي التقليص من المخاطر الناجمة عن الإستثمار وتأثيرها على وضع المؤسسة والبنك الممول للعملية، والتأثير على المتعاملين مع المؤسسة، وهذا الخطر قدم يترجم في سوء تحديد الأهداف أو عدم تماشيها مع متطلبات الزبائن، أو المنافسة الشديدة أو تأثير السوق المحلي أو الخارجي على المؤسسة سواء بالنسبة للسلعة المنتجة من طرفها أو السعر، أو تصريف السلع.[1]

2/ الخطر البشري : يتمثل هذا الخطر في عدم كفاءة الموارد البشرية المكرسة لإنجاز المشروع وعدم أهليتهم مما يترتب عليه عدم إستغلال الأموال المقترضة بكفء أو إستغلالها بصفة سيئة ، أو خطر سوء تسيير المشروع من طرف مسيري المؤسسة ، وهي مخاطر مرتبطة مباشرة بالقرارات المتخذة من طرف المسؤولين الذين تسند إليهم مهمة توجيه السياسة الفعلية للمؤسسة وتحديد الإستراتيجية المثلى لتنميتها و إستمرارها.[2]

2/ المخاطر السياسية : من هذه المخاطر المضايقة المستمرة والملاحقة من مصلحة الضرائب والرخص والأسعار ومن رجال الأمن فتسبب الخوف وربما تهريب الأموال إلى الخارج إضافة إلى إرتفاع أسعار الضرائب والرسوم .

3/ المخاطر القانونية : وهي المرتبطة بالتشريعات والقوانين و الأنضمة التي تحد من الإنتشار والتوسع، و أنظمة أنظمة عدم الإلتزام بالعقود و عدم توافر الإستشارة القانونية السليمة[3].

---

[1] خالدي ثامر، **الضمانات من مخاطر التمويل المؤسسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، محمد بن احمد، وهران، الجزائر، 2018، ص 50 -52,

[2] خادي ثامر، نفس المرجع، ص 43- 44.

[3] محمد سعد الناصر، **رأس مال المخاطر**، نموذج واعد لتتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، السعودية، مشروع رقم 21-1 ، 2012، ص 13.

– يمكن القول أيضا أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الإلتزام بالعقود والصفقات ونشأة بسبب عدم الإلتزام بالضرائب والقوانين أو بسبب التعديلات المستمرة في القوانين .

4/ االمخاطر الإقتصادية : تنقسم إلى نوعين أساسين هما [1]:

– خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع والتي تتسبب في توقف العمل، و في نفس الوقت إرتفاع تكاليف الإنجاز ويمكن ذكر على سبيل المثال : تسديد أجور العمال المتوقفين عن العمل

– خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أي إنخفاض رقم الطلبيات على الإنتاج تام الصنع للمؤسسة من (س) وحدة إلى (س–ن) حيث (ن) تمثل تمثل عدد الوحدات التي إنخفض بها الطلب وذلك لعدة أسباب منها : المنافسة عدم تقدير رغبات و إحتياج المستهلك .....إلخ

1–2 مخاطر الأعمال تتمثل في :

1/ مخاطر سعر الفائدة : إن إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة لها تأثير معاكس على أسعار الأوراق المالية والإستثمارات الأخرى، فإرتفاع سعر الفائدة يؤدي دائما إلى إنخفاض أسعار الأسهم والسندات لأن المستثمر العادي في هذه الحالة سيفضل بيع الأوراق المالية التي يمتلكها ووضع ثمنها كوديعة في أحد البنوك مثالا مما سيدر عليه عائدا أعلى . وأن أي تغير في أسعار الفائدة سوف يكون له تأثير على أسعار الأوراق المالية طويلة الأجل بشكل أكبر من تأثيره على أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل[2].

2/ مخاطر السوق : تتعلق بتقلبات أسعار الأصول المالية والتغييرات في الأسواق المالية من أهم مخاطره:

– مخاطر التذبذب : تتمثل في تقلبات أسعار الأصول المالية قد تؤثر سلبا على قيمتها .

– مخاطر السوق الكبير : عندما يحدث إنخفاض حاد في قيمة الأصول المالية، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة .

– مخاطر عدم التوافق : تتعلق بعدم توافق توقعات المستثمرين مع الأحداث الفعلية ، مما يؤدي إلى تقلبات غير متوقعة في السوق .

– مخاطر السيولة : تتعلق بصعوبة تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة بدون فقدان قيمتها .

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ،**إدارة البنوك التجارية** ، الطبعة الأولى، دار غيداء لنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2016، ص 302 .

[2] حفاد مريم ، طراش أمال ، مرجع سابق ، ص 25 ،

3/ مخاطر الصناعية : تتعلق بالتحديات والمشاكل التي تواجه الشركات والمؤسسات في بيئة العمل الصناعية وتشمل على سبيل المثال :

- مخاطر السلامة والصحة المهنية.

- مخاطر التكنولوجيا والمعدات .

- مخاطر التلوث والبيئة .

-مخاطر الإنتاج والتوريد.

-مخاطر الجودة والمسؤولية.

4/ مخاطر القدرة الشرائية : تشير إلى التأثير السلبي الذي قد يحدث على القدرة الشرائية للأفراد أو الجماعات نتيجة للعوامل المتعددة من بينها إرتفاع معدلات التضخم ، تقلبات الأسواق المالية ، التغيرات الإقتصادية .

2: إدارة المخاطر :

2– 1 إدارة المخاطر العامة :

/ إدارة مخاطر سوء الإدارة : على مجلس الإدارة أن يقوم بتطوير سياسات عامة وخطط لإدارة مخاطر التشغيل

ومن أجل التحكم في هذه المخاطر الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط طوارئ ، أما بالنسبة لنقص الخبرة فلا بد من الإستعانة بشريك أجنبي ذو خبرة .

/ إدارة المخاطر السياسية : تكون بمواجهتها عن طريق الإستعانة بوكالات ضمان الصادرات العالمية أو تأمين خاص بالمخاطر السياسية[1].

/ إدارة مخاطر القانونية : ذلك بإصدار القوانين والتعليمات ووضع النظام والإجراءات التي تسهل من إنشاء المشروعات والحصول على الموافقات والتراخيص متى استوفت الأوراق لشروط والتصدي لصيغ ابتزاز الأموال بطرق غير مشروعة كالرشوة والعمولات الغير مشروعة وغيرها.[2]

[1] حفاد مريم ، طراش أمال ، مرجع سابق ، ص 26 .

[2] طارق الله خان ، حبيب أحمد ، **إدارة المخاطر** ، **البنك الإسلامي والتنمية** ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة، المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص 27 .

2 –2 إدارة مخاطر الأعمال

/ إدارة مخاطر سعر الفائدة : يتم من خلال تجديد الأدوات والخطط المطلوبة للإحتماء من هذه المخاطر من خلال الإستغلال الأمثل لفرص الإستثمار المتوفرة في السوق المالي ، وأيضا تعيين أشخاص يكونو مسؤولين عن إدارة هذه المخاطر مع تحديد المسؤوليات والصلاحيات المرتبطة بذلك .

/ إدارة مخاطر السوق : يمكن تنويع محفظة الإستثمار وأستخدام أدوات تحليل السوق وتحديد إستراتجيات مخصصة للحد من المخاطر مثل وضع حدود للخسائر وإستخدام الخيارات المالية لتقليل التعرض للمخاطر.

/ إدارة مخاطر الصناعة : يمكن للشركات إتخاذ تدابير وإحتياطات مثل تحسين إجراءات السلامة وتطبيق تكنولوجيا متقدمة لتحسين كفاءة الإنتاج والتقليل من خطر التكنولوجي ن وتحسين عمليات الجودة وضمان المسؤولية الإجتماعية للشركات .

/ إدارة مخاطر القدرة الشرائية : يكون بإتباع إستراتيجيات مثل تقليل الديون الشخصية وتحسين مهارات التوفير والإستثمار وتوجيه الإستثمارات نحو الأصول التي تحافظ على قيمتها أو تنمو مع معدلات التضخم.

المبحث الثالث : الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الجوانب التي تؤثر على إستمرارية و إزدهار المؤسسات الإقتصادية في السوق العالمية و ذلك لما لها من أهمية بالغة في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وهذا ماسنحاول التطرق إلية في هذا المبحث .

المطلب الأول : مفهوم الوظيفة المالية وخصائصها

1 : مفهوم الوظيفة المالية

1/ تمثل القبوضات المتصلة من بين السلع الخدمات و المصدر الرئيسي للمقبوضات النقدية التي ترد إلى المنشأة بشكل مستمر.[1]

2/ تعرف الوظيفة المالية على أنها واحد من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة ، تعمل من خلال مجموع المهام والأنشطة على إستخدام كافة الأساليب الفنية الممكنة، والعمليات المتاحة، تحليل المركز المالي للمؤسسة، والبحث عن أحسن أداء له.[2]

3/ هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى إلى البحث عن الأموال للمؤسسة من مختلف المصادر المتاحة وهذا في إطار محيطها المالي ، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال وهذا من خلال برامجها وخططها الإستثمارية، برامج تمويلها وحاجاتها اليومية.[3]

4/ هي الوظيفة التي تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بالحصول على الأموال وحسن إستخدامها في المؤسسة أي إدارة الأموال.[4]

5/الوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد الرامية لتمكين المنشاة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد لها.[5]

6/ هي عملية تشمل التنبؤ والتخطيط للحصول على الأموال و توظيفها وتنظيم أنشطتها المختلفة وتحفيز العاملين ماليا وممارسة الرقابة على الأداء المالي للشركة إضافة إلى إعداد الموازنات المتعلقة بالتمويل والإستثمار والتفاعل مع الأسواق المالية (البيئة الخارجية).

7/ / الوظيفة المالية هي مجموعة المهام و الأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح و الأقسام لقياس نجاعة الأداء المالي في المؤسسة ، فهي تهدف إلى إدارة التدفقات المالية و البحث عن الموارد المالية

---

[1] محمد سعيد عبد الهادي ، **الإدارة المالية الإستثمار والتمويل التحليل المالي ، الأسواق المالية** ، دار الحامد ،عمان ،2008 ،ص 19 .

[2] نظير رياض محمد الشحات وآخرون ، **ألإدارة المالية والبيئة المعاصرة**، المكتبة العصرية ،المنصورة ، 2001 ، ص12

[3] بن الوفق سهيلة ، **أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، تخصص مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006/2005 ، ص12 .

[4] سعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي لمنضمات الأعمال** ، السعودية ، 2000 ، ص 31.

[5] إلياس بن ساسي د يوسف قريشي ، **التسيير المالي الإدارة المالية** ، دروس وتطبيقات ، ط1 ،دار وائل للنشر، 2006 ، ص33.

الضرورية، و الإستخدام الأمثل لها، كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع خطط للتمويل و الحصول على موارد مالية، و من ثم إستخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، و لتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي، الذي يعتبر قاعدة لإتخاذ القرارات و الإجراءات من طرف المسيرين، و قاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية و توجيهها نحو المسار المخطط له .[1]

– ومن جهتنا يمكن تعريف الوظيفة المالية بأنها هي الأدوار والوظائف التي يقوم بها النظام المالي في الإقتصاد وتشمل تحويل الأموال وتوجيه الموارد المالية نحو الإستثمارات الأكثر فعالية وتوفير السيولة وإدارة المخاطر المالية وتلعب الوظيفة المالية دورا هاما في تعزيز النمو الإقتصادي ودعم الأنشطة المالية والتجارية .

2 : خصائص الوظيفة المالية :

– أنها تتداخل في جميع نشاطات الشركة, فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي.

– أن اتخاذ أي قرار مال هو قرار ملزم للشركة و لا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة.

– أن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية, فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط إنتاج جديد ذو تكلفة عالية و مولت شراء هذا الخط أو جزءا منه بالدين, و لم تستطيع الوفاء بديونها فإن هذا سيعرض بقاءها و إستمراريتها للخطر أو الفناء.

– أن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي إلى صعوبة إكتشاف الأخطاء و إصلاحها و يعرض الشركة للخطر .

[1] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، الجزئ الأول، دار وائل لنشر، عمان، 2006، ص 33.

المطلب الثاني : دور وأهداف الوظيفة المالية

1 : دور الوظيفة المالية

– تقييم المشاريع الاستثمارية, خاصة تلك المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

– تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المقترحة, مع الأخذ بعين الاعتبارات الوقت لا مناسب للتمويل وكذا المصادر الصحيحة وبأحسن شروط ممكن.

– تخطيط الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تحديد المزيج الملائم لمصادر التمويل التي تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل, وكذا وضع سياسة لتوزيع الأرباح.

– تحديد نوعية وحجم كل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة و التي يتطلب الأمر ضرورة أحلالها و تعديلها أو الإستثمار فيها.

– تحسين التسيير المالي للمؤسسة بالاعتماد على جملة من الوثائق مثل : مخطط التمويل التنبؤي ، الموازنة التقديرية.

2: أهداف الوظيفة المالية :

تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة قد تكون تقليدية نشأت بنشوء المؤسسة ، أو أهداف تنبع عادة من النوازع الذاتية لمؤسسي المؤسسة والهادفة لتحقيق منافع شخصية ، وقد تكون متطورة متماشية مع التطورات حاصلة في المؤسسة لتتماشى مع السياسات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية ويمكن إبرازها في مايلي :

1/ هدف الإدارة [1]: عادة ما تعتبر الإدارة الوكيل لإصحاب المؤسسة أو مالكها ولهذا فهي تسعى دوما إلى خدمة ورعاية مصالحهم وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق الهدف المسطر من قبل هؤلاء الملاك والذين يسعون إلى تحقيقه ومن ثمة فإن الإدارة تسعى إلى مساعدة المالك على تعظيم ثروته خصوصا وإذا كان لهم نصيب أو نسبة معينة من الأرباح الخاصة بالملاك وبالتالي كلما زادت أرباح الملاك زادت معهم أرباحهم.

والإدارة ليست مسؤولة فقط أمام الملاك بل هي أيضا تشعر بالمسؤولية إتجاه العمال و المجتمع أيضا وهذا بإستخدام الموارد المالية المتاحة لديها من أجل تحسين ظروف العمل وكذا أجور العمال.

[1] حفاد مريم، طراش أمال ، مرجع سابق ، ص 19 .

2/ هدف الملاك : بإعتبار أن الملاك هم أصحاب المؤسسة فهم أول مستفيد من تطور المؤسسة وإستمرار نشاطها بالتالي فمن الضروري أن تحقق النشاط هدفهم وعموما فإن الملاك يسعون دائما إلى تعظيم القيمة السوقية لأسهم مؤسستهم وهو ما يعبر عنه أحيانا بتعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروتها وبالتالي نجد أن ملاك المؤسسة يهتمون بمتغيرات عديدة مثل : مقدار العائد المتولي عن نشاط المؤسسة ، توقيف حدوثه، مدى إستمرارية .

3/ هدف العاملين : يضيف سعي العاملين إلى تعظيم ثروتهم هدفا جديدا للقرارات المالية ، فالموارد المالية المتاحة لا ينبغي أن تخصص بالكامل لإقتراحات إستثمارية أي تهدف فقط إلى تعظيم الربح وثروات الملاك أو الإدارة أو كلاهما بل ينبغي تخفيض جزء منها إلى مجالات تساهم في تعظيم ثروات العاملين كرفع مستوى الأجور والإستثمار في برامج الأمن الصناعيين.

4/ هدف السيولة : هناك مفهومان للسيولة [1]:

– **المفهوم الكمي:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة من خلال كمية الأصول الموجودة لدى المؤسسة والتي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما خلال الدورة التجارية للمؤسسة .

– **المفهوم عن طريق التدفق:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال من خلال هذين المفهومين يمكن أن نستنتج ما يلي :

–السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها .

–السيولة هي القدرة على توفير الأموال لمواجهة الإلتزامات عند استحقاقها.

[1] مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2006 ، ص22 .

المطلب الثالث : أسس الوظيفة المالية

تلعب الوظيفة المالية دورا هاما في نجاح المؤسسات الإقتصادية، وذلك من خلال علاقتها الوطيدة بالوظائف الأخرى كوظيفة الإنتاج وغيرها من الوظائف الأخرى، وأيضا من خلال مهامها الأساسية :

1 / علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى : بما أن المال يعتبر المحرك الأساسي للأنشطة المختلفة على مستوى الإدارات فإن أي قرار تتخذه الإدارة يترجم إلى قرار مالي فلا يمكن فصل الوظيفة المالية عن وظيفة الإنتاج أو الوظائف الأخرى والمتمثلة في: [1]

1-1/ علاقة الوظيفة المالية بوظيفة الإنتاج : إن أي قرار يتعلق بالإنتاج لابد له من الأموال اللازمة لتحقيقه، وقد تقف قلة الأموال عائقا في سبيل ذلك، كما أن له أثار هامة على التدفقات النقدية في المدى القصير والمدى الطويل في معظم الأحيان تساهم هذه القرارات في زيادة تدفق النقد من المؤسسة في المدى القصير على شكل مصاريف ضرورية للإنتاج، ولكن تختلف في المدى الطويل، فقد تؤدي هذه القرارات إلى زيادة حجم النقد الداخل إلى المؤسسة، وذلك إذا ما تم إنتاج السلعة الجديدة وبيعها أو إذا ما تم توسع مجال الإنتاج.

1-2/ علاقة الوظيفة المالية بوظيفة التسويق : إن أي قرار في حقل التسويق له أبعاده المالية في المدى القصير

و في المدى الطويل، فالقيام بحملة إعلامية واسعة النطاق أمر قد يكون مرغوبا فيه ويؤدي في المدى القصير إلى تدفق النقد من المؤسسة أما دوره في المدى البعيد فأمر غير مؤكد فإذا كانت الحملة الإعلامية ناجحة مثلا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الداخل إلى المؤسسة.

1-3/ علاقة الوظيفة المالية بوظيفة الموارد البشرية : لا تختلف وظيفة الموارد البشرية عن سابقاتها من الوظائف فعند القيام ببرنامج تدريبي للعمال مثلا من انجاز أعمال معينة، فإن ذلك سيؤدي في المدى القصير إلى تدفق نقدي إلى خارج المؤسسة على شكل مصاريف مختلفة واللازمة للقيام بهذا البرنامج، أما في حالة المدى الطويل فإن كان البرنامج ناجحا فإنه سيؤتي بثماره على شكل زيادة التدفق النقدي.

- وللوظيفة المالية علاقة مع مختلف العلوم والتي سنوضحها فيها يلي[2] :

1 **الإقتصاد** : إن الإدارة المالية تعتمد إعتمادا كبيرا على النظرية الإقتصادية بشقيها الإقتصاد الكلي و الإقتصاد الجزئي فمن جهة الوظيفة المالية تحتاج إلى المستوى الجزئي حيث يهتم فرع الإقتصاد بالأداء

[1] ركيبي فوزية ، مرجع سابق ، ص 16 .

[2] حفاد مريم، طراش أمال، مرجع سابق، ص17

الإقتصادي لمنضمات الأعمال لا سيما لآليتي العرض والطلب وإستراجيات التشغيل وتخطيط عوامل الإنتاج ومما لا شك فيه أن الإلمام بهذه الجوانب الإقتصادية من طرف المدير المالي تساعد على ترشيد قراراته المالية، ومن جهة تحتاجالمنشآت المالية إلى معلومات من الإقتصاد الكلي من ناحية معرفة المشكلة الإقتصادية مثل التضخم، الإنكماش، الركود الإقتصادي و الإزدهارمن ناحية الإستثمارات ومبادرة البلد وقوته الإقتصادية.

2 الإحصاء : ترتبط به نظرا لإستخدامها إستخداما فعالا للمعطيات الإحصائية و قوانين الإحصاء مثل : الإنحراف المعياري ومعاملات الإرتباط و الوسط الحسابي وغيرها التي تخدم الوظيفة المالية في إتخاذ القرارات .

3 العلوم الكمية : مع تطور الوظيفة المالية صاحب هذا التطور الإستخدام الوسع للرياضيات والإحصاء و الإقتصاد القياسي وبحوث العمليات في الإدارة المالية بحيث أصبح هناك إستخدام كبير للأساليب الكمية في حلول المشاكل المالية و كذلك في مجالات حساب العوائد والمخاطر في مجال المشروعات الإستثمارية وقرارات الإستثمار في الموجودات المالية .

5 المحاسبة : ترتبط بها إرتباطا وثيقا حيث أنها كانت جزئ من هذا الحقل ثم إنفصلت لتكون وظيفة مستقلة بحد ذاتها فالوظيفة المالية مكملة للمهمات التي تقوم بها المحاسبة وليست بدلا عنها .

فالمحاسبة تعني إعداد الكشوفات المالية ، الميزانية العامة وكشف الدخل وتعتمد الوظيفة المالية على هذه الكشوفات لإستخدامها كمؤشرات الأداء وكذلك كأدوات رئيسية للرقابة المالية ونتيجة لأهم المفاهيم و المقاييس المحاسبية حتى يتمكن من إتخاذ القرارات السليمة[1].

4 التكنولوجيا : لعبت التكنولوجيا دورا كبير في تطوير الوظيفة المالية من خلال تسريع إنجاز العمليات المالية المصرفية وحفظ المعلومات بسرية وسرعة الحصول عليها ونقلها وتعدد الفرص المتاحة في التمويل و الإستثمار من حيث التنويع الجغرافي في الأدوات المتاحة ولذلك أخذت برامج الكمبيوتر بإحتياجات الوظيفة المالية وتطويرها .

2/ مهام الوظيفة المالية :

الوظيفة المالية في المؤسسة تشمل مجموعة من المهام الأساسية التي تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة وكيفية إستخدامها بكفاءة ، هذه المهام تتضمن البحث عن الأموال من مصادرها الممكنة وتحديد

[1] بشكر إلهام، **قرارات وأهداف الإدارة المالية المعاصرة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة باجي مختار، عنابة 2010/2009، ص 11 .

الحاجات التمويلية من خلال تحليل البرامج والخطط الإستثمارية للمؤسسة بالإضافة إلى ذلك تتعامل الوظيفة المالية مع كيفية تحويل هذه الموارد المالية إلى إستثمارات مثمرة تدعم أهداف المؤسسة، و تتجلى مهام الوظيفة المالية في كل من :

1 التخطيط المالي : يعتبر نقطة إنطلاق أساسية للرقابة المالية، فالمدير المالي ينظر للمؤسسة كوحدة متكاملة فيستعين بالتخطيط المالي في تقدير إحتياجاته من الأموال في تخطيطه لتدبيرها والحصول عليها أو لإستثمار الفائض عن حاجته منها[1].

فلا بد أن تتضمن عملية التخطيط المالي مايلي :

- تحديد الأهداف.
- تحديد و تحليل البدائل التمويلية و الإستثمارات المتاحة .
- إختيار البديل الأفضل .
- توقع ما سوف يكون عليه الحال في المستقبل .

2 التنظيم المالي : هو مجموعة القوانين والأنظمة التي تنظم الأنشطة المالية في المؤسسات والأسواق المالية يشمل كل من التخطيط المالي، إعداد الموازنات، مراقبة الإنفاق و الإرادات و إدارة المخاطر المالية، كما يهدف إلى ضمان إستقرار النظام المالي وحماية المستثمرين والمودعين.

3 الرقابة المالية : هي عملية مستمرة تهدف إلى تأكد من أن الموارد المالية للمؤسسة تدار بفعالية وكفاءة وأن الأنشطة المالية تتم وفقا للسياسات والإجراءات المحددة بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين و اللوائح المعمول بها تشمل الرقابة مجموعة من الأنشطة والممارسات المصممة لتحقيق هذه الأهداف منها :

- إعداد التقارير المالية.
- التدقيق الداخلي .
- مراجعة الأنضمة والضوابط الداخلية .
- إدارة المخاطر .
- الإمتثال القانوني .

[1] زياد رمضان، محمود الخلايلة، **التحليل والتخطيط المالي**، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص 193.

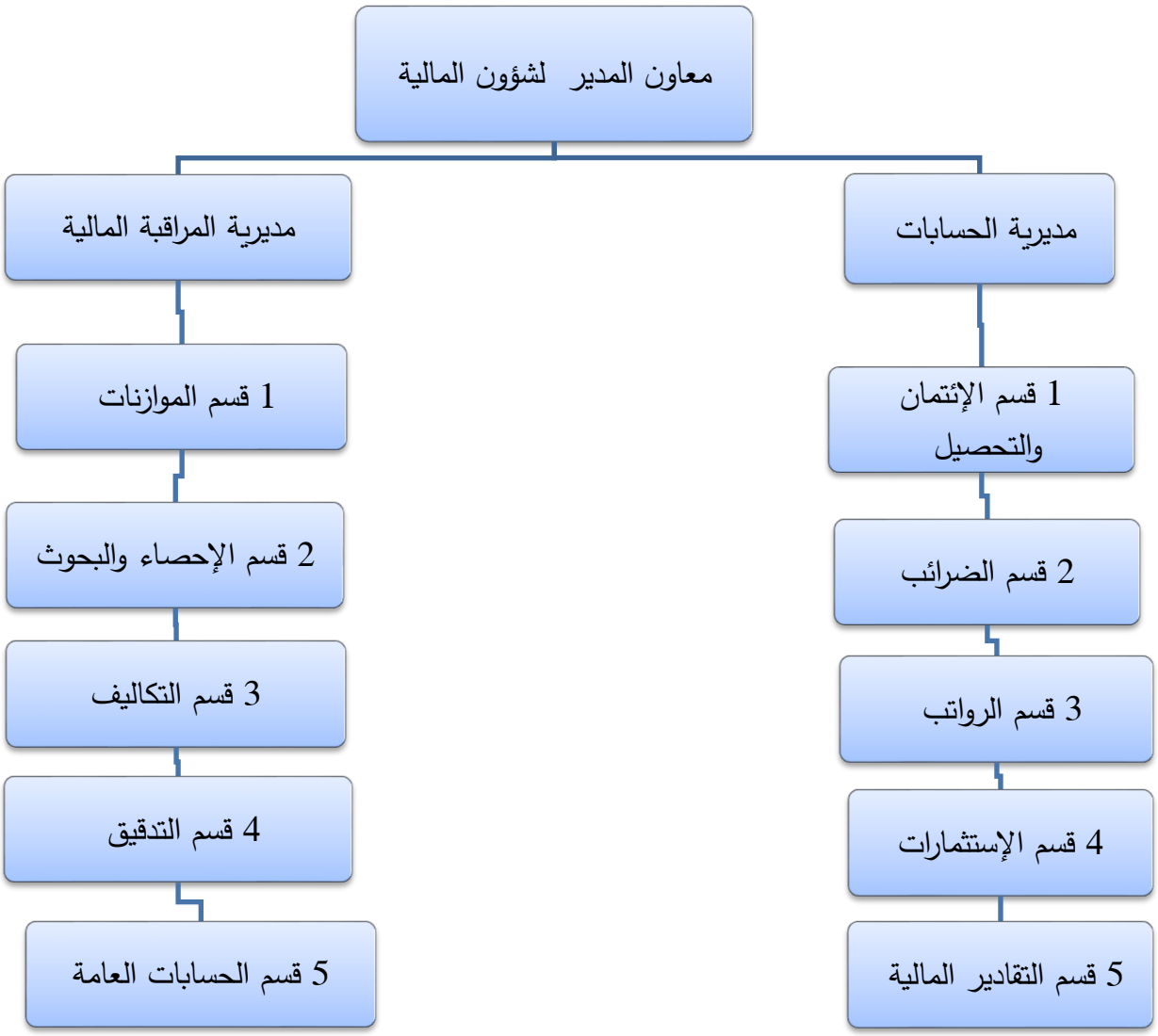
- مراقبة الميزانية .

- ضمان الشفافية والمسائلة .

4 التحفيز المالي : هو خلق التعاون الإداري بين العاملين في المشروع وبمختلف مستوياتهم الإدارية وإستمالتهم لحب العمل ويتطلب التحفيز المالي نظام كفؤ للإتصالات بين مختلف المستويات الإدارية.

- لذا يمكن أن يكون الشكل التنظيمي الشامل للوظيفة المالية كالتالي :

الشكل رقم (3) أحد الهياكل التنظيمية للإدارة المالية :



المصدر : بومرداس زينب، بوقرة حورية، **مصادر التمويل في المؤسسة إقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الأشغال البترولية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص 20.

خلاصة الفصل

إن ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل أنه يشير إلى أهمية المؤسسات في الإقتصاد الوطني والعالمي، وضرورة التصرف بعقلانية مع التطورات الإقتصادية ومع التركيز على جميع وظائف المؤسسة فلكل منها دورها و أهميتها، فنجاح المؤسسة يتوقف على جميع الوظائف و النشاطات، فبرغم من إختلاف الوظائف إلا أنها تعتبر العمود الأساسي للنشاط الإقتصادي لكن الوظيفة المالية تظل الحيوية بالنسبة لإي مؤسسة حيث أن جميع المؤسسات تحتاج إلى الأموال حتى تتمكن من ممارسة أنشطتها و كل الوظائف الأخرى في المؤسسة لا يمكن النهوض بها دون توفر الأموال حيث تتعلق هذه الوظائف بالنشاط المالي للمؤسسة كما أن تحقيق الإستقرار المالي يعتبر هدفا رئيسيا للإدارة المالية وذلك لضمان توافر النقدية الكافية لتلبية إلتزامات المؤسسة في الوقت المحدد.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز فرع

ـ ولاية البيض ـ

تمهيد

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول للمفاهيم النظرية المتعلقة بالوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بتحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز فرع البيض قمنا بإختيارها كحالة دراسة ، وتطبيق الدراسة على الفترة الممتدة من 2018/ 2022 في حدود المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة ، وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تقديم مؤسسة سونلغاز البيض .

المبحث الثاني : مهام وأهداف المؤسسة و الصعوبات التي تواجهها.

المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة .

المبحث الأول: تقديم عام حول شركة سونلغاز

تعتبر شركة سونلغاز من أهم الشركات العمومية ذات الطابع الإقتصادي في الجزائر، المتخصصة في إنتاج و توزيع الغاز الطبيعي تأسست في عام1969 وتعتبر واحدة من أكبر الشركات في قطاع الطاقة حيث يمتد نشاطها على كامل التراب الوطني عن طريق فروع التوزيع المنتشرة عبر كل ولايات الوطن، وهذا ما سمح لها أن تكون من الشركات الرائدة ذات الأهمية البالغة في بنية الإقتصاد الوطني لأنها تلعب دورا هاما في تلبية إحتياجات الطاقة للمجتمع الجزائري من خلال توفير الغاز الطبيعي للمنازل والصناعات والمؤسسات ، وفي هذا المبحث سوف نعرض لمحة تاريخية عن شركة سونلغاز، مهامها وأهدافها والهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبيض.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة شركة سونلغاز

من خلال الوثائق المقدمة من طرف شركة سونلغانقدم نظرة عامة حول الشركة من خلال عدة محطات هامة في مسارها الاقتصادي فيما يلي :

1) بدايات الكهرباء في الجزائر: في بداية القرن العشرين، كانت هناك 16 شركة لديها امتيازات كهربائية في الجزائر، وبموجب مرسوم 16 أغسطس 1947 تم تأسيس شركة **كهرباء وغاز الجزائر**، حيث كانت تمتلك **90%** من العقارات الصناعية الكهربائية والغازية.

2) إنشاء سونلغاز عام 1969: تم إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز محل كهرباء وغاز الجزائر بمقتضى القانون رقم: 69-59 المؤرخ في: 28 جويلية 1969 الصادر بالجريدة الرسمية في: 01 أوت 1969، وقد حدد لها مهمة رئيسة تتمثل في الإدماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد، وبهذا فقد أصبحت تحوز على احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة الكهربائية.

3) إعادة الهيكلة الأولى عام 1983: أعيدت هيكلة سونلغاز لأول مرة وأنشأت خمس **(05)** شركات أعمال متخصصة، حيث بفضل هذه الشركات أصبحت سونلغاز تمتلك بنية تحتية للكهرباء والغاز تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

- كهريف **KAHRIF:** لإنجاز الكهرباء الريفية (إيصال وتوسعة الشبكة عبر الأرياف)؛
- كهركيب **KAHRAKIB:** لإنجاز البنية التحتية والإنشاءات الكهربائية؛
- كانا غاز **KANAGHAZ:** لإنجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز؛
- التركيب **ETTERKIB:** للتركيب الصناعي؛
- إينرغا **INERGA:** مؤسسة أشغال الهندسة المدنية.

4) وضع جديد لشركة سونلغاز عام 1995: تغيير النظام الأساسي والطبيعة القانونية لمؤسسة سونلغاز، فأصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

5) التحول إلى (SPA) عام 2002: تم تحويل المؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم الرئاسي: 02-195 الصادر في: 02 جوان 2002، وهذه الترقية تمنح المؤسسة إمكانية توسيع أنشطتها لتشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة.

6) التوسع لمجموعة سونلغاز للفترة (2004- 2006): أصبحت سونلغاز مجمع شركات، بإعادة هيكلة نفسها في شكل مؤسسات مكلفة بالنشاطات الأساسية وهي:

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، شركة تسيير شبكة نقل الكهرباء، شركة تسيير شبكة نقل الغاز.

كما تم هيكلة وظيفة التوزيع في أربعة مؤسسات فرعية:

- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الجزائر؛
- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الوسط؛
- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الشرق؛
- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الغرب.

ومن بين ما نتج عن هذه الهيكلة دمج الشركات الثلاث (شركة توزيع للشرق والوسط، والغرب) لتوزيع الكهرباء والغاز في شركة واحدة تحت اسم: **شركة توزيع الكهرباء والغاز وسط SDC.**

وفي سنة **2017** أقر المخطط التنظيمي الجديد إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المسماة اختصارا SDC شركة ذات أسهم بتاريخ: **2017/04/04** برأس مال يقدر ب **64** مليار دينار جزائري، حدد مقرها الاجتماعي بالبليدة، قبل أن يغير سنة **2019** إلى الجزائر العاصمة.

وفي سنة **2020** قامت الشركة بتغيير الاسم من SDC إلى SADEG كنتيجة لضم شركات التوزيع الثلاث (شركة توزيع للشرق والوسط، والغرب).

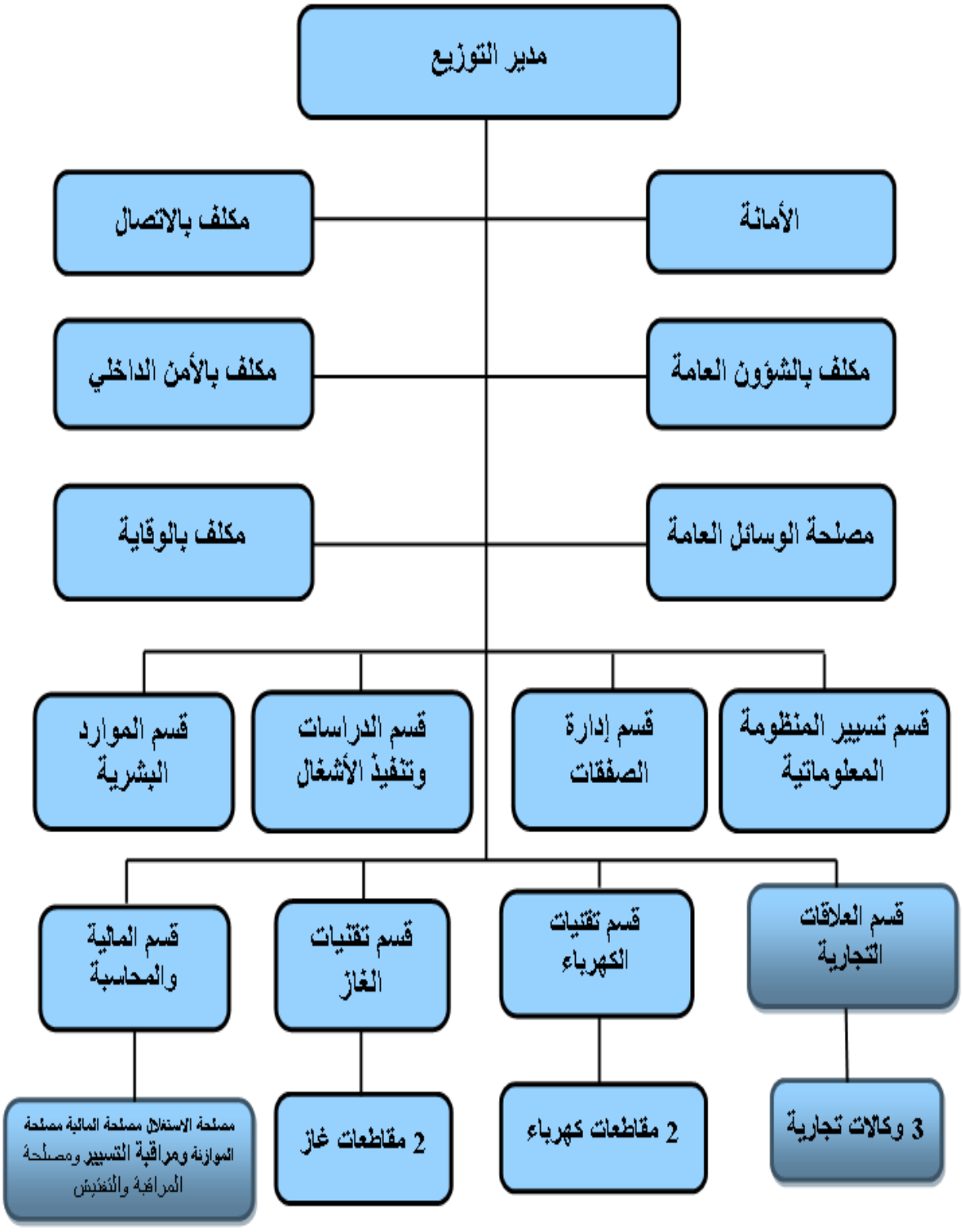
- **ثانيا :** تعريف بمؤسسة سونلغاز " البيض" :مديرية التوزيع الولائية بالبيض واحدة من ضمن مديريات التوزيع التابعة لمنطقة توزيع الجنوب الغربي ببشار، وهي هيئة تجارية وإقتصادية متخصصة في توزيع الكهرباء والغاز في جميع مناطق الولاية ، كانت أول إنطلاقة لها في 01/ 07/2005، بلغ عدد موظفيها 322 موظف سنة 2019 لتصل إلى 380 موظف في سنة2022 ، يبلغ عدد زبائنها 82993 زبونا وتغطية الغاز 86 %للكهرباء و 63937 زبونا للغاز بلغت تغطية الكهرباء 94%

ولديها 3 مقاطعات كهرباء و3 مقاطعات غاز و3 وكالات تجارية (البيض، بوقطب، الأبيض سيدي الشيخ) تسير شبكة كهربائية طولها يصل إلى 1974 كم توتر منخفض و2803 كم توتر متوسط و986 كم من شبكة الغاز.[1]

[1] مديرية توزيع الكهرباء والغاز ، ولاية البيض .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز "البيض"

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز (خلال فترة الدراسة: 2018- 2022)



المصدر : مديرية توزيع الكهرباء والغاز فرع البيض .

المطلب الثالث : وظائف المؤسسة

تتمثل وظائف المؤسسة فيما يلي :

1- استغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز.

2- تطوير شبكات الكهرباء والغاز التي تمكن من تزويد زبائن جدد وضمان أمن وفعالية هذه الشبكات.

3- ضمان التوازن بين الطلب والعرض في مجال الطاقة.

4- تسويق الكهرباء والغاز، وضمان نوعية واستمرار الخدمة.

- ومن الوظائف الأخرى للمديرية:

1- السهر على سلامة وأمن زبائنها بصيانة كل المعدات الخاصة بالكهرباء والغاز والقيام بدوريات للمراقبة؛

2- القيام بحملات تحسيسية لتوعية الزبائن حول القيمة والمنفعة الحقيقية للكهرباء والغاز وكذا الأخطار الناجمة عن عدم مراعاة القياسات اللازمة في تركيب المعدات.

3- استقبال الزبائن والاستماع لانشغالاتهم فيما يخص الخدمة العمومية.

4- السهر على تموين زبائنها بالطاقة الكهربائية والغاز 24/24 ساعة.

المبحث الثاني : مهام وأهداف المؤسسة والصعوبات التي تواجهها

المطلب الأول : مهام مؤسسة سونلغاز "البيض"

تتجسد المهام الرئيسة لمديرية التوزيع في:

1- القيام بتزويد الزبائن الجدد بالطاقة الكهربائية والغازية.

2- القيام بدراسات من أجل توسيع الشبكات وتوصيل الطاقة الكهربائية والغاز إلى أقصي مكان ممكن.

3- إصلاح الأعطاب التي قد تصيب الشبكات.

المطلب الثاني : أهداف مؤسسة سونلغاز "البيض"

تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- توفير الطاقة الكهربائية و الغاز للزبائن بشكل مستمر ةبجودة عالية.

2- تحسين أداء الخدمة إتجاه جميع الزبائن سواءًالعام أو الخاص.

3- محاربة النزوح الريفي وهذا بتوفير الكهرباء وكذا ربط الريف بشبكة الغاز.

4- العمل على تحقيق تغطية أكبر قدر من الطاقة الكهربائية على مستوى الولاية في شتى أنحائها.

5- تحقيق متطلبات الأطراف التس تريد التزويد بالطاقة الكهربائية و الغازية لأول مرة وذلك في وقت قياسي.

المطلب الثالث : الصعوبات التى تواجه مؤسسة سونلغاز "البيض"

من الصعوبات والعقبات التي تواجهها المؤسسة أثناء عملها تتمثل في :

1- مشاكل أثناء تحصيل الفواتير من الزبائن.

2- التأخر في تقديم رخص الحفر والإنجاز من طرف المصالح المعنية.

3- عدم توفر المؤسسة على الإمكانيات المادية والبشرية والمالية الازمة لتنفيذ المهام.

4- صعوبة تطبيق بعض المشاريع التي من شأنها تحسين أداء الخدمة كالطاقة الشمسية.

5- التعدي على شبكة الكهرباء والغاز مما ينجم عنه نتائج سلبية كإنقطاع الكهرباء والغاز، خطر الموت.

المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز "البيض"

شخصنا من خلال هذا المبحث الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز "البيض " عبر القيام بتحليل القوائم المالية للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 .

المطلب الأول : الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز "البيض"

1/ جانب الأصول للميزانية :

الجدول رقم (2): الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2018 2022) .

	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول غير متداولة	/	/	/	/	/
برمجيات المعلومات وما شابهها	247150,08	0,01	0,01	0,00	0,00
التثبيتات المعنوية الأخرى	223274,49	0,00	0,00	0,00	0,00
الأراضي	1950069,32	1950069,32	1950069,32	1950069,32	1950069,32
عملية ترتيب وتهيئة الأراضي	365061,17	3488238,61	3325861,04	3163483,48	3001105,91
البناءات	528146696,35	525962661,41	513653312,17	537247242,97	524205173,73

المنشآت التقنية ،المعدات والأدوات	7430184012,54	8225325425,61	8386615266,93	858776269,90	8772880588,11
التثبيتات العينية الأخرى	306337317,65	272804458,13	261992218,62	318562638,44	331952298,09
إجمالي الأصول الغير متداولة	**9716187381,17**	**1002518334157,**	**9928590717**	**1047369624848,**	**1177959159830,**
الأصول المتداولة	/	/	/	/	/
المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ	65707,26	164902,45	32345225,77	516275,68	712485,31
الزبائن	890049426,32	1333454995,29	1280431684,52	1163563628,97	13551438885,46
المدينون الأخرون	67916843,31	82403105,31	156859104,14	128677745,46	97130775,87
الضرائب	23768513,91	111986704,12	56107094,25	83284367,32	92878930,84
القيم الجاهزة					
الخزينة	38143580,77	60349525,62	76386068,55	22242640,79	2689817,56
إجمالي الأصول المتداولة	**1019944071,57**	**1588359232,79**	**1602129177,23**	**1398284658,22**	**1377005924904,**
المجموع العام للأصول	**1073613145274,**	**1161354257436,**	**1153071989423,**	**1187195390662,**	**2554965084734,**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

2 /جانب الخصوم للميزانية :

الجدول رقم (3) الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2018 2022).

	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	/	/	/	/	/
فارق إعادة التقييم	84154661,20	84154661,20	84154661,20	84154661,20	0,00
النتيجة الصافية	0,00	0,00	0,00	0,00	-566564028,07
حقوق الملكية الأخرى	0,00	-1747106,20	0,00	0,00	0,00
حساب الإرتباط	6739382605,72	6558390744,17	7188713798,39	6752329278,13	8124739342,73
إجمالي الأموال الخاصة	**6823537266,92**	**6640798298,68**	**7272868459,59**	**6836483939,33**	**7558175314,66**
الديون غير متداولة	/	/	/	/	/
القروض والديون المالية	20532371,46	22970304,28	26636647,90	28164434,70	32535607,46
المخصصات والإرادات المؤجلة	1861451811,99	2061697534,78	2296889996,22	2418697039,56	2498859253,92
إجمالي الديون غير المتداولة	**1881984183,45**	**2084667848,06**	**2323526644,12**	**2446861474,26**	**2531394861,38**
الديون المتداولة	/	/	/	/	/
الموردين والحسابات الملحقة	296779055,73	742723366,93	442370950,08	10662303356,80	695695630,35
الضرائب	24835292,05	30542909,86	82134788,29	54199907,47	70436782,60
ديون أخرى	1708985042,80	2114810150,83	1407205812,15	1468178228,76	14693948258,35

خزينة الخصوم	10611,79	0,00	2613240,00	0,00	0,00
إجمالي الديون المتداولة	**2030610002,37**	**2888076427,62**	**1934324790,52**	**2588608493,03**	**15460080671,30**
مجموع الخصوم	**10736231452,74**	**116135442574,36**	**11530719894,23**	**11871953906,62**	**25549650847,34**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على ميزانيات المؤسسة.

الميزانية المالية تعد من أجل دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة،ولذلك يتم إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة، بعد الاطلاع على الكشوف المالية.

المطلب الثاني : التحليل بواسطة المؤشرات المالية

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الأصول والخصوم، حيث يقوم المحلل المالي بدراسة التوازن المالي بالاعتماد على عدة مؤشرات، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

- للحساب بواسطة مؤشرات التوازن المالي : نعتمد هنا على مؤشرين :
- رأس المال العامل FR.
- احتياجات رأس المال العامل BFR.

1- التحليل بواسطة رأس المال العامل: يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الوضع المالي داخل المؤسسة، ويعرف بأنه الموازنة بين كل من الموارد المالية الدائمة التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة واحدة مع الاستعمالات التي تقابلها في المدة من جانب الأصول و يتكون من :

1-1 رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – أصول الثابتة

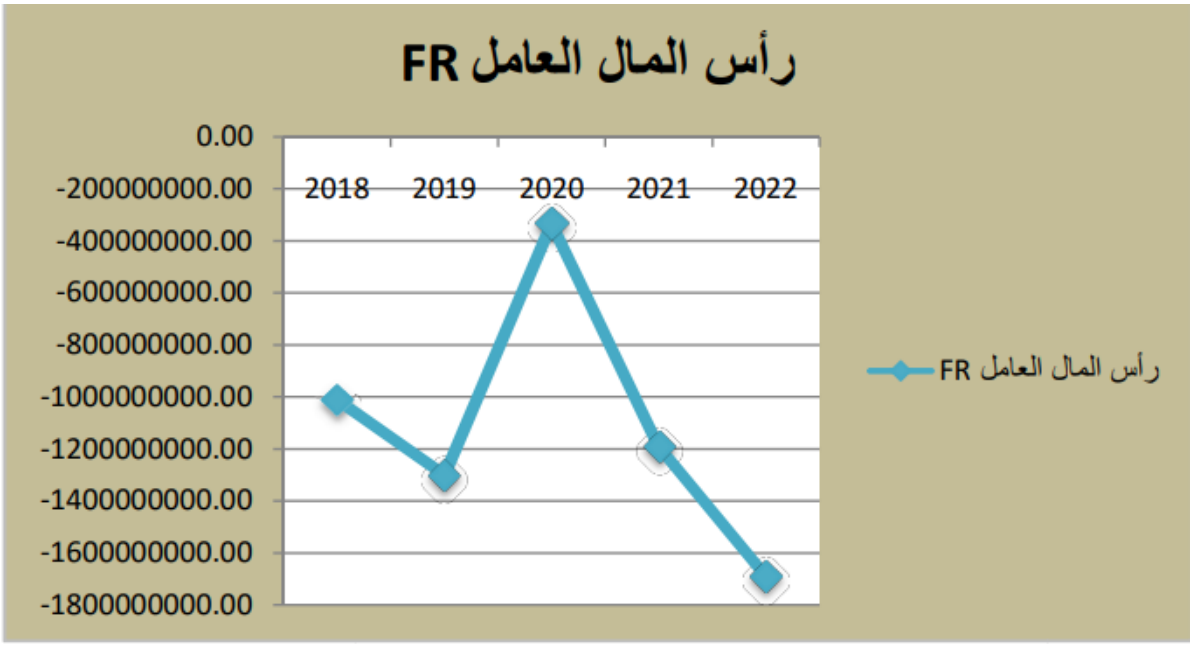
الجدول رقم (4) حساب رأس المال الدائم

	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	8705521450,37	8725466146,74	9596395103,71	9283345413,59	10089570176,04
الأصول الثابتة	9716187381,17	10025183341,57	9928590717	10473669248,48	11779591598,30
رأس المال العامل	-1010665930,8	-1299717194,83	-332195613,29	-1190323834,89	-1690021422,26

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة.

يبدو من خلال الجدول أن المؤسسة تواجه صعوبات في إدارة رأس المال العامل (سالب) أي لم تحقق توازن مالي، مما يؤثر على قدرتها على تحمل الضغوط المالية على المدى الطويل، يمكن أن يكون ذلك نتيجة سياسات إدارية غير فعالة أو ضعف في تدفق النقد أو إستخدام غير متقن للموارد المالية.

الشكل رقم (5) التمثيل البياني لرأس المال العامل



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (4) .

1-2 رأس المال العامل الخاص :

رأس المال العامل الخاص =أموال الخاصة – أصول الثابتة

الجدول رقم (5) حساب رأس المال العامل الخاص

	2018	2019	2020	2021	2022
أموال الخاصة	6823537266,92	6640798298,68	7272868459,51	6836483939,33	7558175314,66
أصول الثابتة	9716187381,17	10025183341,57	9928590717	10473669248,48	11779591598,30
رأس المال العامل الخاص	-2892650114,25	-3384385042,89	-2655722257,49	-3637185309,15	-4221416283,64

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة.

– من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص كان سالب خلال السنوات وهذا مؤشر غير ايجابي يدل على عدم قدرت المؤسسة على تغذية أصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة.

1-3 رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي =مجموع الأصول – أصول الثابتة

الجدول رقم(6) حساب رأس المال العامل الإجمالي

	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الأصول	10736131452,74	11613542574,36	11530719894,23	11871953906,62	25549650847,34
أصول الثابتة	9716187381,17	10025183341,57	9928590717	10473669248,48	11779591598,30
رأس المال العامل الإجمالي	1019944071,57	1588359232,79	1602129177,23	1398284658,14	13770059249,04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة .

– من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة حيث بلغت أقصى قيمة 1602129177,23 في سنة 2020 مقارنة بأقل قيمة 1019944071,57 في سنة 2018 وبلغت في سنة 2022 قيمة 13770059249,04 .

1-4 رأس المال العامل الأجنبي :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – أموال الخاصة

الجدول رقم (7) حساب رأس المال العامل الأجنبي

	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الخصوم	10736231452,74	116135442574,36	11530719894,23	11871953906,62	25549650847,34
أموال الخاصة	6823537266,92	6640798298,68	7272868459,59	6836483939,33	7558175314,66
رأس المال العامل الأجنبي	3912694185,82	109494644275,68	4257851434,64	5035469967,29	17991475532,68

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة .

– من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد وهذا راجع إلى إرتفاع الديون ، وبما أن المؤسسة التي هي محل الدراسة مجرد فرع تابع للشركة الأم فلم نتحصل على المعلومات الكافية فيما يخص مصادر التمويل الداخلية والخارجية.

2 – التحليل بواسطة إحتياجات رأس المال العامل :

– يمثل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية.

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة –قيم الجاهزة) –(الخصوم المتداولة –الخزينة)

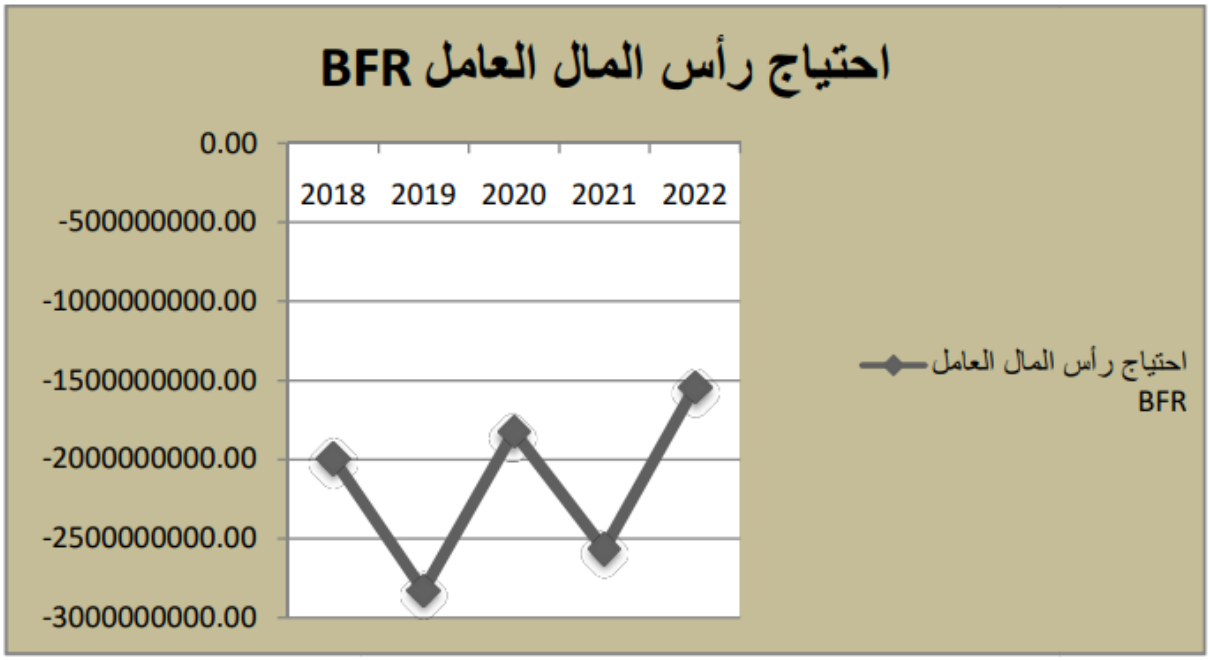
الجدول رقم (8) احتياجات رأس المال العامل :

	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	1019944071,57	1588359232,79	1602129177,23	1398284658,22	13770059249,04
القيم الجاهزة	38143580,77	60349525,62	76386068,55	22242640,79	2689817,56
الخصوم المتداولة	2030610002,37	2888076427,62	1934324790,52	2588608493,03	15460080671,30
الخزينة الخصوم	10611,79	0,00	2613240,00	0,00	0,00
إحتياجات رأس المال العامل	-1932419277,84	-1360066720,27	-405968441,84	-1212566475,6	-1692711239,82

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة .

- من خلال الجدول نلاحظ أن إحتياج رأس المال العامل سالب خلال كل السنوات بينما إنخفض في سنة 2022 بقيمة 1697211239,82- مما يعني أن المؤسسة ليست في إحتياج تمويلي.

الشكل رقم (6) التمثيل البياني لإحتياجات رأس المال العامل



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (8)

3- التحليل بواسطة الخزينة الصافية :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (9) حساب الخزينة الصافية :

	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل	-1010665930,8	-1299717194,83	-332195613,29	-1190323834,89	-1690021422,26
إحتياجات رأس المال العامل	-1932419277,84	-1360066720,27	-405968441,84	-1212566475,6	-1692711239,82
الخزينة	921753347,04	60349525,44	73772828,55	22242640,71	2689817,56

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة.

- نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات المدروسة وهذا يوضح أن رأس المال العامل أكبر من إحتياجاته .

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية

تتمثل النسب المالية في دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية، حيث يدرس هذا المبحث هذه النسب التي يمكن اعتبارها معايير مهمة لتحليل الحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية،

1- نسبة السيولة :

- تمثل مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل فإذا كانت نسبة السيولة قليلة فهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعني أن المؤسسة غير قادرة على استغلال أموالها.

نسبة السيولة المتداولة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (10) حساب نسبة السيولة المتداولة

	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	1019944071,57	1588359232,79	1602129177,23	1398284658,22	13770059249,04
الخصوم المتداولة	2030610002,37	2888076427,62	1934324790,52	2588608493,03	15460080671,30
نسبة السيولة المتداولة	0,502	0,549	0,828	0,540	0,890

المصدر : من إعدادالطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة.

- من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة المتداولة أقل من 1 في كل الدورات المحاسبية مما يعني هذا أن المؤسسة تواجه تحديات في تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل بإستخدام أصولها المتداولة ، وهذا الوضع يعكس ضعفا في السيولة وقد يشير إلى مخاطر مالية محتملة.

2- نسبة التمويل :

هي مقياس يستخدم لتقييم هيكل رأس المال للمؤسسة ويعبر عن مدى إعتماد الشركة على الديون مقارنة بحقوق الملكية في تمويل أصولها ، هناك عدة نسب تمويل مختلفة يمكن إستخدامها لتققيم الجوانب المختلفة لرأس المال .

2-1 نسبة التمويل الدائم :

ويمثل الحد الأدنى من الأصول المتداولة المتعين الإحتفاظ بها بشكل دائم من أجل إستمرار النشاط التشغيلي للمشروع، وتلتزم كل المشروعات بتكوينه طالما أنها تريد مباشرة نشاطها.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (11) حساب نسبة التمويل الدائم

	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	8705521450,37	8725466146,74	9596395103,71	9283345413,59	10089570176,04
الأصول الثابتة	9716187381,17	10025183341,57	9928590717	10473669248,48	11779591598,30
نسبة التمويل الدائم	0,895	0,870	0,966	0,886	0,856

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة.

- من خلال الجدول يتضح أن المؤسسة حققت نسبة ضعيفة في السنوات الدراسة، حيث كانت النسبة أقل من1 ، وهذا يعني أن رأس المال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول الثابتة من أموالها الدائمة خلال الفترة، مما يدل أن المؤسسة غير متوازنة ماليا، لأن الأصول الثابتة أكثر من الأموال الدائمة .

2-2 نسبة التمويل الذاتي :

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

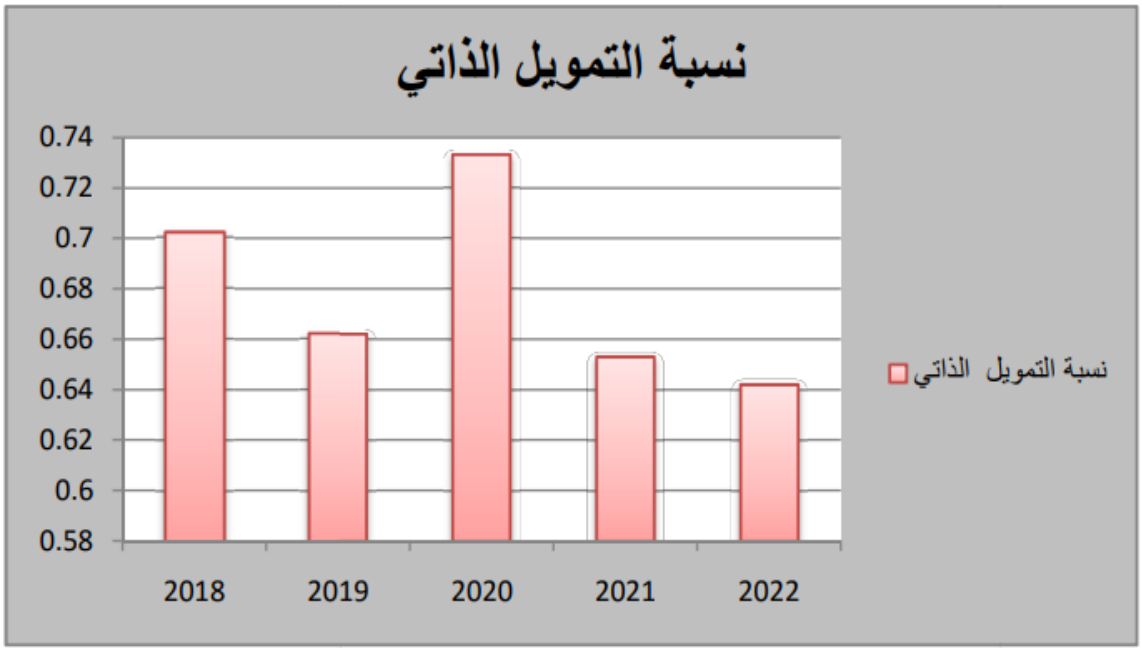
الجدول رقم(12) حساب نسبة التمويل الذاتي

	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	6823537266,92	6640798298,68	7272868459,59	6836483939,33	7558175314,66
الأصول الثابتة	9716187381,17	10025183341,57	9928590717	10473669248,48	11779591598,30
نسبة التمويل الخاص	0,702	0,662	0,733	0,653	0,642

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة.

- من خلال الجدول نلاحظ أن النسب كانت متقاربة أقل من 1 أي أن المؤسسة لا تعتمد على مصادرها الداخلية مثل الإرباح المحتجزة و الأموال الخاصة وهذا راجع إلى أن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة.

الشكل رقم (7) التمثيل البياني لنسبة التمويل الذاتي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (12) .

3 – نسبة الإستقلالية المالية :

هي مقياس يستخدم لتقييم مدى إعتماد المؤسسة على رأس المالها الخاص لتمويل أصولها ، وتعكس هذه النسبة قوة المؤسسة المالية وإستقلاليتها عن الديون والتمويل الخارجي كما تبين هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية وتحسب هذه النسبة كالتالي :

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

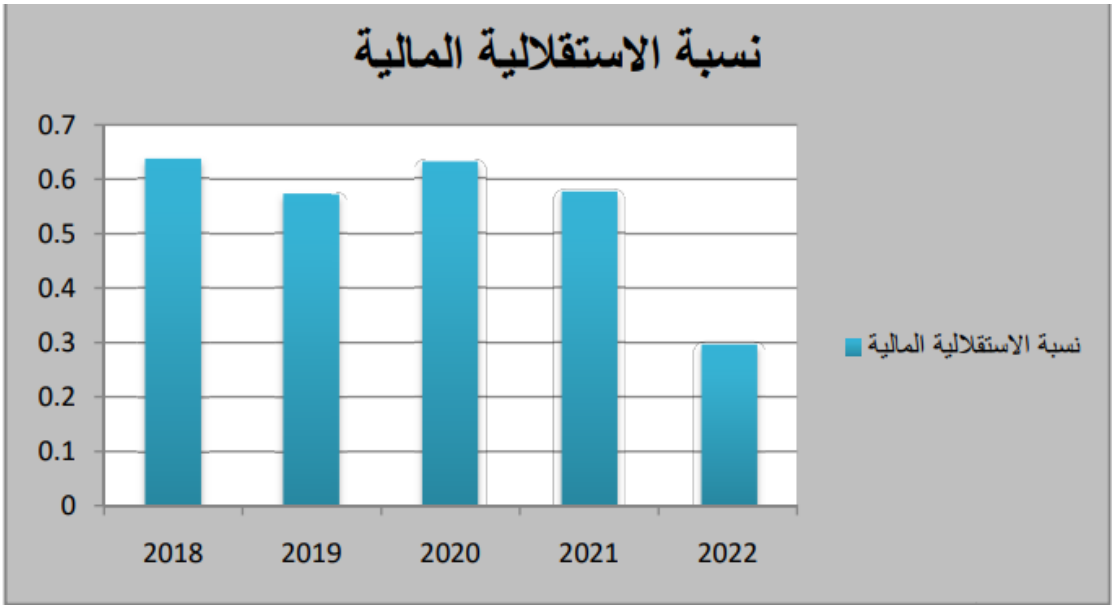
الجدول رقم (13) حساب نسبة الإستقلالية المالية

	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	6823537266,92	6640798298,68	,727286845959	6836483939,33	7558175314,66
مجموع الخصوم	10736231452,74	116135442574,36	11530719894,23	11871953906,62	25549650847,34
نسبة الإستقلالية المالية	0,636	0,572	0.631	0,576	0.296

المصدر من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة.

– من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإستقلالية المالية كانت اكثر من 0,5 في السنوات المدروسة بإستثناء سنة 2022 كانت إنخفضت إلى أقل من 0,5 مما يدل على أن المؤسسة غير مستقل في إتخاذ قراراتها المالية و بما أن هذه النسب أقل من 1 فيدل على أن المؤسسة في وضعية غير جيدة مما سيؤثر عليها مستقبلا. وحسب تحليلنا نلاحظ عدم التطابق بين الأرباح المحققة في الواقع و ماتم التوصل إليه من خلال التحليل المالي و يرجح أن السبب الرئيسي هو أن الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز فرع البيض أنها ميزانية إفتراضية .

الشكل رقم (8) التمثيل البياني لنسبة الإستقلالية المالية



المصدر من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (13) .

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تقديم بسيط حول مؤسسة السونلغاز فرع البيض ونبذة عن مهامه وأهدافه وعرضنا كذلك القوائم المالية للمؤسسة ومن خلال قيامنا بدراسة وتحليل هذه القوائم باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية، تبين لنا أهمية وأثر تطبيق التحليل المالي في المؤسسة من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة لذا يمكننا القول أن مؤسسة السونلغاز فرع البيض بوضعية مالية غير مريحة حسب تحليلات القوائم التي اطلعنا عليها بسب الزيادة في الديون مما يعني أنها لاتغطي كل عجزها بواسطة التمويل الذاتي ، و نجد أنها مزالت تعاني بعض الصعوبات التي أثرت على وضعيتها المالية ، ومن هنا ينبغي على متخذ القرار أو المسير الإعتماد على التحليل المالي الجيد لمؤسسة السونلغاز من أجل إكتشاف نقاط القوة والضعف وثم إقتراح قرارات تسمح بمواجهة الصعوبات التي تعترض المؤسسة لتحسين مستواها وأدائها في المحيط الذي تنشط فيه .

الخاتمة العامة

خاتمة :

بناءا على دراستنا لموضوع الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية ، يمكن التأكد على أن الوظيفة المالية تعتبر من الوظائف الحيوية في أي مؤسسة فهي تساهم بشكل كبير في إتخاذ القرارات الصحيحة من خلال فهم نقاط القوة والسعي للحفاظ عليها وتعزيزها و كذلك التعرف على نقاط الضعف والعمل على معالجتها وهذا يتم عبر إعداد برنامج مستقبلي تستند إليه المؤسسة في قراراتها وهذا بناءا على تحليل ودراسة شاملة للوظع المالي للمؤسسة .خاصة عندما تكون المصادر منخفضة التكلفة

ولا شك أن التمويل يعد هو أيضا من أهم الوظائف المالية التي تركز على توفير الأموال الازمة لتلبية متطلبات و إحتياجات المؤسسة فبفضل التمويل تضمن المؤسسة الإقتصادية إستمرارها وبقاءها لذلك تعتمد عليه المؤسسات للأنه يعتبر المحرك الأساسي لنشاطها خاصة عندما تكون المصادر منخفضة التكلفة، فتتنوع وسائل التمويل بحسب نوع ونشاط المؤسسة لذا يجب أن يكون إختيار مصادر التمويل مدروس وفق معايير محددة بحث لا تترتب عليه مصاريف مالية تثقل كاهل المؤسسة ويمكنها من أن تستمر وتتوسع في نشاطها مما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وهذا بغض النظر عن حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة فإنها تسعى جاهدة للإعتماد على مواردها الداخلية لتمويل إحتياجاتها لكن غالبا ما تجد أن الموارد الداخلية ليست كافية لمواكبة توسعاتها و إستثماراتها المستقبلية لذا يجب عليها إستكشاف وسائل تمويل خارجية مكملة ، و عادة ما يتم ذلك غبر الإقتراض من البنوك

من خلال هذا الموضوع الإقتصادي الحيوي الذي يعد قاعدة تبنى عليها الأفاق المستقبلة للمؤسسة عملنا جاهدتين على البحث عن مختلف وسائل التمويل للمؤسسة الإقتصادية حيث قمنا بتحليل وسائل التمويل لمؤسسة سونلغاز فرع البيض فتركزت الدراسة على إستكشاف مختلف الخيارات المالية مثل الإستثمارات والتمويل الذاتي ، مع التركيز على تحليل كيفية تطبيق هذه الوسائل في سياق المؤسسة وتأثيرها على مستقبلها الإقتصادي.

اختبار الفرضية :

– **الفرضية الأولى:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة لأن الوظيفة المالية تعتبر عمودا أساسيا في نجاح أي مؤسسة إقتصادية فهي تساهم في توفير الأموال اللازمة للمؤسسة من خلال الحصول على التمويل المناسب وإدارته بكفاءة كما تقوم بتوجيه الأموال نحو المشروعات الإستثمارية الأكثر ربحية وفعالية ، مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة و زيادة قيمتها المالية .

– **الفرضية الثانية** : تعتبر صحيحة لأن التمويل تعتمد عليه المؤسسة بدرجة كبيرة لتلبية إحتياجاتها الإنتاجية ودفع جميع مستحقاتها ونفقاتها فبدون وجود تمويل كاف يصعب على المؤسسة تحقيق أهدافها وضمان إستمراريتها في السوق ، وبالتالي فإن إدارة التمويل بشكل فعال والحصول على موارد مالية كافية تعتبر ضرورة لنجاح الأعمال التجارية.

– **الفرضية الثالثة** : تعتمد مؤسسة السونلغاز على التنويع في مصادر التمويل (الداخلية و الخارجية)

نتائج الدراسة :

– بعد أن قمنا بالتحليل المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال تحليل الميزانيات بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية، ومن هنا سيتم التحديد الجيد للوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي نستنتج مايلي :

- بالنسبة للتوازنات المالية نلاحظ من خلال النتائج التي ظهرت في فترة الدراسة أن المؤسسة لم تحقق توازن مالي (عجز مالي) في السنوات المدروسة و أن رأس المال العامل الدائم كان سلبي خلال هذه الفترة وهذا إن دل يدل على أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان ونجد أن رأس المال العامل الخاص مؤشر سلبي وأن حجم الأموال الخاصة لم تغطي أصولها الثابتة، على خلاف رأس المال العامل الإجمالي حقق مؤشرا إيجابيا أي أن هناك فائض مالي تستطيع المؤسسة إستغلاله لتغطية إحتياجاتها المالية الداخلية ، أما الزيادة الملحوظة في رأس المال العامل الأجنبي سببها إرتفاع في الديون ونلاحظ أن إحتياج رأس المال العامل خلال السنوات المدروسة سالب ما يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها.
- أما بالنسبة للنسب المالية نلاحظ من خلال النتائج التي ظهرت خلال فترة الدراسة أن المؤسسة في السنوات المدروسة كانت جميعها متدنية وحققت نسب ضعيفة وهذا يدل على أن سيولة المؤسسة غير كافية لسداد التزاماتها ممكن أن يعود سبب ذلك إلى تأخر بعض الزبائن في تسديد مستحقاتهم المالية خاصة في السنوات التي عرفت أزمة كورونا الأزمة التي شلت العالم .

أهم النتائج المتوصل إليها :

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج:

- ✓ الاستفادة من تقنيات التمويل في المؤسسة الإقتصادية.
- ✓ المؤسسة بدون التمويل السليم لا يمكن أن تصل إلى تحقيق التوازن المالي لعناصرها وبالتالي عدم التحكم في نشاطها.
- ✓ من الأمور الهامة التي يمكن أن يستفاد منها في مجال التمويل هي تلبية الإحتياجات الإنتاجية ودفع النفقات اليومية .
- ✓ الوظيفة المالية جوهرة المؤسسة في إعداد الأهداف جمع الأموال الازمة و إدارتها بشكل فعال لضمان إستمرارية المؤسسة ونجاح إستثماراتها.
- ✓ الوظيفة المالية والتمويل يعتبرون ركيزة الأساسية في المؤسسة.
- ✓ الوظيفة المالية داخل المؤسسة تعتبر إستراتيجية ولها دور فعال في التنمية الإقتصادية عامة، وفي المؤسسة خاصة.
- ✓ يعتبر التمويل من المواضيع الشائكة حيث يضم مجالات مختلفة ومفاهيم متعددة .

آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا للموضوع الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية ، حيث شمل جوانب متعددة و على هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع، تمس بالتفصيل :

- اثرالوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية.
- تحليل شامل لوسائل التمويل بمختلف أنواعها.

و في الختام نأمل أن نكون وفقنا في معالجة الموضوع و عرضه و إن لم يكن بكل جوانبه فعلى الأقل للجوانب الأكثر أهمية، و العمل العلمي إفادة و إستفادة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : الكتب :

1/ عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ، 2000.

2/ إسماعيل عربابي، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى،1998.

3/ محمد أكرم العدلوني، **العمل المؤسسي**، دار بن حزم، لبنان ، الطبعة 1، 2002.

4/ ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية العامة، الجائر، الطبعة الأولى، 1998.

5/ غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1 ،2008. 6/ عمر الصخري، **إقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2006.

7/ الداوي الشيخ ، **دروس في مبادئ التسيير** ، مركز الطباعة الجامعية ، الجزائر ، 2005/2004.

8/ أحمد بوراس ، **تمويل المنشآت الإقتصادية** ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر ، 2008.

9/ موفق عدنان ، عبد الجبار الحيمري ، **أساسيات التمويل و الإستثمار** ، الوراق للنشروالتوزيع ، عمان ، الطبعة ألأولى ، 2010.

10/ محب خلة توفيق ، **الهندسة المالية الإطار النظري لأنشطة التمويل والإستثمار** ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2011.

11/ يوسف حسين يوسف ، **التمويل في المؤسسة الإقتصادية** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2012.

12/ مايح الشبيب الشمري، حسن كريم حمزة، **التمويل الدولي اسس نظرية وأساليب تحليلية** ، الطبعة الأولى ،دار الضياء ،بغداد ، 2015.

13/ دريد كمال آل شبيب، **كتاب مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2006.

14/ محمد غيات شيخة، **التمويل المبادئ السياسات**، التوجيهات الحديثة، دار رسلان ، 2021.

15/ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **كتاب الإدارة المالية المتقدمة** .

16/ : رابح خوني ، رقية حساني ، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة** ، أتراك للنشر ، القاهرة ، الطبعو الأولى ، مصر ، 2008.

17/ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ،**إدارة البنوك التجارية** ، الطبعة الأولى، دار غيداء لنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2016.

18/ محمد سعد الناصر، **رأس مال المخاطر**، نموذج واعد لتتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، السعودية، مشروع رقم 21-1 ، 2012.

19/ حسين حسين شحاتة ، **تأمين مخاطر رجال الأعمال** ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر ، ط1 ،2000.

20/ طارق الله خان ، حبيب أحمد ، **إدارة المخاطر ، البنك الإسلامي والتنمية** ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة، المملكة العربية السعودية ، 2003.

21/ محمد سعيد عبد الهادي ، **الإدارة المالية الإستثمار والتمويل التحليل المالي ، الأسواق المالية** ، دار الحامد ،عمان ،2008.

22/ نظير رياض محمد الشحات وآخرون ، **الإدارة المالية والبيئة المعاصرة**، المكتبة العصرية ،المنصورة، 2001.

23/ سعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي لمنضمات الأعمال** ، السعودية ، 2000.

24/ إلياس بن ساسي د يوسف قريشي ، **التسيير المالي الإدارة المالية** ، دروس وتطبيقات ، ط1 ،دار وائل للنشر، 2006.

25/ يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، الجزئ الأول، دار وائل لنشر، عمان، 2006.

26/ مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2006.

27/ زياد رمضان، محمود الخلايلة، **التحليل والتخطيط المالي**، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.

28/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 2، الفصل 2 **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، 11 يناير 2017.

29/ أحمد بوراس، **أسواق رؤوس الأموال**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003.

30/ سالم صلال الحسناوي، **أساسيات الإدارة المالية**، دار المدينة الفاضلة لنشر ، 2014.

ثانيا: المذكرة أو الأطروحة :

1/ حفاد مريم ، طراش أمال ، **الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية** ، دراسة حالة مؤسسة توزيع الأجهزة المنزلية و المكاتب EDIED ، جامعة أكلي محند أولحاج ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص علوم تجارية ، جامعة البويرة ،2014\2015.

2/ درحمون هلال، **المحاسبة التحليلة نظام معلومات لتسيير والمساعدة على إتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005.

3/ وادة جميلة، **المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات العولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص تسيير واقتصاد المؤسسة، قسم علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012 .2013

4/ مليكة زغيب ، **أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الإقتصاد والتسير ، تخصص مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1997 –1998.

5/ كنوش بلال، بوقطوش نوار، **مصادر التمويل الداخلية ودورها في تنشيط وتنويع الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية**، دراسة حالة مطاحن بني هارون، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة ، الجزائر، .2020

6/ بن صالح صدام حسين، **الإدارة المالية ومصادر التمويل في المؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015.

7/ ركيبي فوزية ، **الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الإقتصادية** ، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاتها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية ونقود البنكية ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2010 /2011.

8/ خالدي ثامر، **الضمانات من مخاطر التمويل المؤسسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، محمد بن احمد، وهران، الجزائر، .2018

9/ بن الوفق سهيلة ، **أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، تخصص مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، .2006/2005

10/ بشكر إلهام، **قرارات وأهداف الإدارة المالية المعاصرة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة باجي مختار، عنابة 2010/2009.

11/ بومرداس زينب، بوقرة حورية، **مصادر التمويل في المؤسسة إقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الأشغال البترولية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، 2009/2008.

ثالثا : الملتقيات

1/ ميلود زيد الخير، **ضوابط الإستقرار المالي في الإقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول للأقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة عمار ثليجي، الأغواط 2011.

رابعا : المحاضرات

2/ بوشريبة محمد، **محاضرات في إقتصاد المؤسسة** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 ، عبد الحميد مهري ، الجزائر ، 2020.

خامسا : المجلات

3/ طاهر نواصر ، **عبد الكريم بن رمضان ، النظام القانوني لمؤسسات تمويل الإستثمار في التشريع الجزائري** ، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ، جامعة غرداية ، المجلد 8 العدد 5 ،2019.

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2019

CENTRE DD EL BAYADH **DATE** 45361.48393518524

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		1,932,075,938.69	1,764,589,201.77
Subvention d'exploitation		0.00	
I - Production de l'exercice		1,932,075,938.69	1,764,589,201.77
Achats consommés		- 56,190,278.28	- 26,824,176.33
Services extérieures et autres consommations		- 154,617,576.78	- 167,686,015.87
II - Consommation de l'exercice		- 1,399,224,281.72	- 1,390,626,032.19
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		532,851,656.97	373,963,169.58
Charges de personnel		- 569,315,999.84	- 443,989,725.25
Impôts, taxes et versements assimilés		- 35,864,251.40	- 34,232,858.83
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 72,328,594.27	- 104,259,414.50
Autres produits opérationnels		130,737,737.31	127,182,574.09
Autres charges opérationnelles		- 7,303,605.44	- 645,099.24
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 503,543,828.65	- 513,556,190.42
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7,374,471.50	13,005,001.76
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 458,559,398.98	- 478,273,128.31
Prestations reçues frais financiers		0.00	- 216,541.12
VI - RESULTAT FINANCIER		0.00	- 216,541.12
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 458,559,398.98	- 478,489,669.43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		2,070,188,147.50	1,904,776,777.62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 2,528,747,546.48	- 2,383,266,447.05
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 458,559,398.98	- 478,489,669.43
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 458,559,398.98	- 478,489,669.43

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD EL BAYADH **DATE** 45361.48520833347

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2022	2021
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		987,814,964.90	980,994,089.80
Autres encaissements		4,675,904.00	30,429,621.49
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		122,852,735.23	117,778,746.93
Autres décaissements		211,716,058.71	246,965,295.58
Intérêts et autres frais financiers payés		2,099,338.54	302,004.26
Autres impôts payés		34,419,071.69	35,778,102.95
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		621,403,664.73	610,599,561.57
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		621,403,664.73	610,599,561.57
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2,073,372,509.34	879,177,326.18
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0.00	0.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0.00	0.00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2,073,372,509.34	- 879,177,326.18
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0.00	0.00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0.00	0.00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		0.00	0.00
inter-unité encaissements		2,461,040,297.72	1,181,275,383.16
inter-unité décaissements		3,119,205,673.61	2,357,750,696.19
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 658,165,375.89	- 1,176,475,313.03
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		762.41	0.00
Variation de trésorerie de la période		- 2,110,133,458.09	- 1,445,053,077.64
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		22,518,981.73	74,166,184.02
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		27,906,243.97	22,518,981.73
Variation de trésorerie de la période		5,387,262.24	- 51,647,202.29

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2021

CENTRE DD EL BAYADH **DATE** 45361.4840277778

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		1,697,153,754.68	1,743,219,779.30
Subvention d'exploitation		0.00	
I - Production de l'exercice		1,697,153,754.68	1,743,219,779.30
Achats consommés		- 53,719,252.78	- 44,337,037.28
Services extérieures et autres consommations		- 136,076,650.35	- 130,151,549.10
II - Consommation de l'exercice		- 1,455,467,913.55	- 1,308,207,470.42
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		241,685,841.13	435,012,308.88
Charges de personnel		- 768,679,114.15	- 615,928,122.25
Impôts, taxes et versements assimilés		- 38,370,677.92	- 36,402,361.67
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 565,363,950.94	- 217,318,175.04
Autres produits opérationnels		193,798,666.02	160,595,311.39
Autres charges opérationnelles		- 20,950,455.13	- 16,081,801.41
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 678,091,926.03	- 719,681,995.11
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1,969,830.46	65,398,510.47
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1,068,637,835.62	- 727,088,149.70
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1,068,637,835.62	- 727,088,149.70
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		1,935,723,673.20	1,969,481,241.48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 3,004,361,508.82	- 2,696,569,391.18
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1,068,637,835.62	- 727,088,149.70
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1,068,637,835.62	- 727,088,149.70